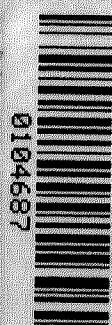


# الغيرات الشهيرة الطبيعية

## في أواخر العصر الحديث



Bibliotheca  
Alexandrina



0164687

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حول

# التَّغْيِيراتُ الْبَيْئِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ

في أواخر العصر الحديث

مع ترجيحات مستقبلية

(تحليل جغرافي طبيعي)

دكتور طه محمد جاد

مطبوع الطبع والنشر

كتبة الأنجلو المصرية

شارع مصطفى - القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« اهداء »

الى الباحثين والقراء المصريين والعرب ..  
الى أساتذتي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

## « مقدمة »

يلاحظ في العقود الأخيرة بوجه خاص أن هناك تفاعلاً بين السياسة ، والاعلام أيضا ، وبين كثير من البحوث والدراسات . فالسياسة والاعلام مما يساهم مساهمة فعالة في توجيهه كثير منها، كما أن كثيرة من البحوث والدراسات تؤثر في السياسة والاعلام . ويتبين هذا جليا في مظاهر شتى ، وقد ورد ما يوضح شيئاً عن ذلك في المرجع رقم ٢ (أبو العز ) الوارد بقائمة المراجع ، كما يتضح في الندوات والمؤتمرات والصحافة وغيرها .

وبالاضافة الى ذلك فقد توجه البحوث والدراسات أيضا للأغراض التجارية تروج لها الشركات الكبرى ، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا . وقد تقوم بعض هذه الدراسات والبحوث على أسس علمية ، الا أن بعض نتائج البحوث والدراسات قد يغالي فيها أو تتضمن بعض المزايدات لتحقيق أهداف اقتصادية أو غيرها .

وعلى ذلك فان الباحث المحايد قد تعن له بعض أوجه المزايدة أو المغالاة فيما تتضمنه هذه البحوث والدراسات . وعلى الباحث المحايد في هذه الحالة أن يكون حريصا في بحثه ، ويعتمد على تحليل علمي دقيق ما يمكن للخروج بنتائج علمية أكثر قربا إلى الواقع ، ومما يحتمل مستقبلا اذا كانت هناك ضرورة لإجراء بعض الترجيحات أو الاستقطابات المستقبلية .

وفيما يتعلق بمصطلح العصر الحديث ( الهولوسين ) بالمفهوم الجيولوجي والجيغرافي الطبيعي ( وخاصة الجيروفولوجي ) ،

- ٨ -

فهو يختلف عن مفهومه فى علم التاريخ ، ذلك أن مفهوم العصر الحديث فى الجيولوجيا والجغرافية الطبيعية يعنى تلك الفترة التى بذلت منذ حوالى عشرة آلاف سنة أو أقل من ذلك بقليل ، فيما تشير اليه بعض الأدلة . أما فى التاريخ البشرى فالعصر الحديث بدأ فقط منذ نحو ثلاثة قرون فقط فيما يرى الغربيون ومعظم المؤرخين بوجه عام .

ولعله من المهم أن نشير هنا إلى أنه لا يستطيع أى باحث أن يدعى أنه يمكنه أن يعطى صورة دقيقة عن ترجيحات المستقبل البعيد أو حتى المنظور . ذلك أن هناك متغيرات عديدة تستجد وتتدخل بحيث تقلل من دقة التوقعات ويزداد الأمر صعوبة إذا كنا بصدده اعطاء ترجيحات أو استسقاطات عن المستقبل البعيد .

وتتضح هذه الحقيقة جيدا فى تفاوت الآراء الواردة بهذا البحث ، تلك التى تتعلق بالعقد الذى بدأ وفيما يختص بالقرن المقبل . وفضلا عن المتغيرات العديدة والمداخلة التى تستجد ، فإن الطول الزمنى للتغيرات البيئية الطبيعية ( الفزيوايكولوجية ) ليس متفق عليه تماما بين الباحثين ، مما يجعل من الصعب عمل استسقاطات مستقبلية دقيقة . وتتضح بعض أوجه هذا التفاوت فى ثانيا البحث ، وفي المختص بصورة موجزة .

الا أن البيانات والحقائق الفلكية بحسب أحدث الدراسات بالإضافة إلى بعض الأدلة التاريخية ، ترجح احتمال اقترابنا من نهاية العصر الحديث بالمفهوم الجيولوجي والجيمرفلوجى ( الهولوسين ) . كما ترجح أن أقصى تفاوت بين الأحوال الراهنة من حيث الجوانب المناخية ومنسوب سطح البحر بوجه خاص

- ٩ -

سيكون بعد عدة ألاف من السنين ( ربما بعد ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ سنة أو نحو ذلك ) \*

كذلك يرجح هذا البحث أن التغيرات في منسوب سطح البحر وأحوال الحرارة ستكون ضئيلة جدا في العقد الذي بدا ، وفي القرن أو القرون المقبلة . ولهذا فيستبعد أن يطفى البحر على مساحات أو مدن ساحلية كما يتوقع البعض ذلك أن التغير المرجح ربما يكون في حدود عدة سنتيمترات ، اذا كان هناك أي تغير .

كما يرجح هذا البحث ازدياد الحاجة إلى الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة . وهذه حقيقة تبدو مؤكدة مع زيادة السكان بصفة خاصة ، وال الحاجة إلى مزيد من المياه للتوسيع الزراعي والمدنى . وتنصل بهذه النقطة مسائل أخرى جغرافية ، وسياسية ، وغيرها .

ومن الطبيعي في ضوء بعض الاعتبارات التي ذكرت في هذا البحث أن تزداد نسبة التلوث pollution بصورة محلية على الأقل ، مع احتمال كبير لحدوث بعض التوازن السريع نسبيا في الغلافين الغازى والمائى لبعضه متغيرات أشرنا إلى بعضها .

وبالرغم من أن البعض يربطون بين التلوث الغازى وجود « ثقب » الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبي ، فإن الباحث يرى تفسيرا آخر للخلل في نسبة الأوزون فوق تلك المنطقة ، وكذلك فوق منطقة القطب الشمالي .

وقد رجع الكاتب في هذا البحث إلى عدد كبير من أحدث

- ١٠ -

المراجع والمصادر التى تخدم الموضوع . ويتبين هذا فى قائمة  
المراجع الواردة فى نهاية الكتاب .

ويود الكاتب ان يسجل شكره الى الأستاذ الدكتور محمد  
صفى الدين أبو العز رئيس معهد الدراسات والبحوث العربية ،  
الذى قدم له بعض المساعدات وخاصة اثناء جمع المادة العلمية .  
كما يشكر الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف يوسف الأستاذ المساعد  
بأدباء عين شمس ، على ما تفضل به من توفير صورة من بعض  
بحوث ندوة التغيرات المناخية ، التى عقدت بالقاهرة فى ديسمبر  
١٩٨٩ .

ويأمل الكاتب أن يكون فى هذا البحث جديدا بضاف إلى  
المكتبة العربية فى هذا الموضوع الح邈ى ، الذى لا يهم الجغرافيين  
وحدهم ، وإنما يهم أيضا معظم الباحثين ، والقراء بصفة عامة .

وفقنا الله لما فيه خير الوطن والعلم

القاهرة ، فبراير ١٩٩٠

دكتور طه محمد جاد

## الفصل الأول

### تمهيدى

#### أولاً - علم البيئة Ecology وعلم الجغرافية :

علم البيئة أو « الايكولوجيا » كما كان يسمى عادة قبل الثمانينات ، هو العلم الذى يهتم بوجه خاص بالعلاقات بين الكائنات الحية وب بيئاتها الحيوية . وقد ظهرت تسمية هذا الفرع من العلوم فى اواخر القرن الماضى . وكانت دراساته حتى الثمانينات تقريباً تهتم ببحوث تفصيلية تتعلق بالكائنات الحية فى بيئتها الحيوية ، كدراسة النباتات الطبيعية بأصنافها المختلفة ، والحيوانات بأصنافها المختلفة ، والطيور والأسماك ، والحشرات .. الخ . هذا مع ظهور بعض الاهتمامات التى ركزت على الجانب الاجتماعى أو البشرى تحت ما يسمى بـ الايكولوجيا البشرية : Human Ecology أو التى ركزت على النباتات تحت ما يسمى بـ الايكولوجيا النباتية : Plant Ecology .. الخ .

ومن الطبيعي أن يكون هناك بعض التداخل بين الايكولوجيا بهذا المفهوم التقليدى وبين الجغرافية . ويتمثل هذا التداخل لا فى التعرض لبعض الموضوعات المشتركة فقط ، وإنما أيضاً فى النتائج التى يقدمها الايكولوجيون من جهة والجغرافيون من جهة ثانية للقراء والمخططين وغيرهم . ومن أهم فروع الجغرافية التى تتصل اتصالاً قوياً بـ الايكولوجيا بمفهومها الأقدم ، ما يعرف بالجغرافية الحيوية Biogeography ( الذى ترتكز على الجوانب الحيوية )

الطبيعية ، وخاصة الغطاء النباتي والحيواني وما يتصل بهما كالترية والمناخ ، وأنساقه ، وانساقه .. الخ ) .

وفيما يتعلق بعلاقة علم البيئة ( الايكولوجيا ) بمفهومها التقليدي قبل عقد أو عقدين بالانسان ، فكانت ضعيفة إلى حد ما ، نظرا لاهتمام علوم أخرى بالانسان فضلا عن الجغرافية . فهناك علم الاجتماع بوجه خاص ، وعلوم أخرى اقتصادية وسياسية وغيرها مما يهتم بالانسان بدرجة ما من الوجهة الايكولوجية حتى بالمفهوم التقليدي . أما بالمفهوم الحديث لعلم البيئة ، فقد أصبح كثير جدا من العلوم ذات أهمية في الدراسات الايكولوجية بالمفهوم الواسع الحديث .

وهكذا يتضح أنه منذ عقد أو عقدين ، أخذ بعض الايكولوجيين بوسعيون مجال علم الايكولوجيا التقليدي ، بحيث أخذ يضم في محتواه كثيرا مما يهتم به بعض الجغرافيين من متغيرات وأنماط بيئية متوسطة وكبيرة المقاييس . ثم أصبح علم البيئة في العقد الأخير ، وخاصة في السنوات الأخيرة ذا مفهوم يكاد يضم كل المتغيرات والنظم البيئية بمختلف مقاييسها . وأصبح يتصل بكل العلوم والدراسات تقريريا ، بما في ذلك الجغرافية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتاريخ .. الخ ، فضلا عن صلته الأساسية بعلوم أدق أخرى كعلوم الاحياء ، والحيوان ، والنبات ، والكيمياء .. الخ . ويضاف إلى ذلك صلته بالعلوم التي توفر وسائل وطرق البحث كالرياضيات والاحصاء والاستشعار من بعد وغيرها . وهكذا نرى أن المفهوم الجديد لعلم الايكولوجيا قد اتسع جدا ولم يعد يقتصر على الدراسات التفصيلية التقليدية على النحو الذي سبقت إليه الاشارة .

- ١٢ -

اما علم الجغرافية ، فهو فى أحد تعريفاته الهامة ، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة علاقة الإنسان بالبيئة ، كما يعرف أحياناً بأنه علم العلاقات المكانية . والتعريف الأول واضح وبين أن هناك بحثاً للعلاقة المتبادلة بين التغيرات البترية والتغيرات الطبيعية . أما التعريف الثاني فهو يعني بحث جميع العلاقات التي تحدث في المكان أو الأماكن وما فيها من متغيرات أخرى لا شكًّا أهمها ما يتعلق بالانسان . ومهمماً تعددت تعريفات علم الجغرافية فكلها توضح أن دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة هي أحد الاهتمامات الرئيسية في كثير من الدراسات الجغرافية . ولنليست هذه خاصية حديثة للجغرافية ، بل ترجع إلى قرون عديدة مضت ، وإن كانت قد اتضحت بصورة أكبر في القرنين التاسع عشر والعشرين .

لا أنه مما ينبغي ذكره في هذا السياق ، أن بعض فروع أو دراسات الجغرافية قد لا تهتم اهتماماً مباشراً بالانسان . ويرجع هذا لأسباب عديدة ، من بينها صعوبة التحليل العلمي بالتفصيل مع الرابط في نفس الوقت بين التغيرات الطبيعية والتغيرات البشرية ، وخاصة أن هناك امكانيات محدودة لنشر الدراسات والبحوث في عدد محدود من الصفحات . ومن ناحية أخرى فإن تعدد وسائل وطرق البحث في الجغرافية الطبيعية لا يساعد على إنجاز الدراسة في وقت قصير ، وخاصة إذا أردنا الربط بين التغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية . وكثير مما قيل عن هذا النوع من الدراسات الطبيعية التي لا تتضمن ربطاً مباشراً وموساعاً بالانسان ، يمكن قوله عن بعض الدراسات الجغرافية البشرية التي لا تهتم بالتفصيل بربط المتغيرات البشرية بالمتغيرات الطبيعية .

ولعله من المفيد في هذه المناسبة ، أن نوضح ثلاثة نقاط هامة ،

- ١٤ -

تتصل بالتمييز بين الجغرافية وعلم البيئة ( الايكولوجيا ) ، حتى بمفهومه الذى اتضح فى السنوات الأخيرة .

النقطة الأولى هى أن الدراسات الجغرافية البيئية تهتم عادة اهتماما خاصا - شأنها شأن بقية الدراسات الجغرافية - بالتوسيع المكانى بمستوياته المختلفة المعروفة بصورة أوضح مما هو الحال بالنسبة لعلم البيئة ( الايكولوجيا ) . ويرجع هذا لأسباب عديدة فى مقدمتها سبق الجغرافيين فى استعمال الخرائط بمختلف أنواعها، كما انهم سرعان ما يكتسبون درية على استعمال وسائل البحث المتعلقة بالأماكن كالصور الجوية وصور الاستشعار من بعد . ويضاف إلى هذا بطبيعة الحال أن الجغرافيين منذ تاريخ مبكر يهتمون بالتوسيع المكانى وبالموقع لمدرجة أن الجغرافية وسفت فى بعض التعريفات الأقدم بأنها علم الأماكن .

النقطة الثانية هى أن الدراسات الجغرافية البيئية لا تهتم كثيرا بالدراسات الميكروسكوبية أو شديدة التفصيل كالتي ركزت عليها الايكولوجيا معظم الوقت ، ولا زالت تهتم بها حتى بمفهومها فى العقد الأخير . فالدراسات الجغرافية تهتم بالظاهرات والمساحات المتوسطة والكبيرة كالمحافظات والأقاليم المتوسطة والكبيرة ، والدول ، والقارات ، فضلا عن اهتمامها بالعالم ككل .

النقطة الثالثة هى أن الجغرافي يهتم اهتماما خاصا بدراسات متكاملة عن المتغيرات الجغرافية العديدة التى تتفاعل فى المكان ومعه . فالدراسات ( وحيدة الموضوع ) القليلة التأثير والتاثير نسبيا فى علاقتها مع المتغيرات الأخرى وخاصة من وجهة النظر البشرية تأتى فى المرتبة الثانية عند الجغرافيين المهتمين بدراسة العلاقات

- ١٥ -

البيئية . وعادة ما تكون المعالجة الجغرافية كما هو الحال مثلاً في دراسة الأقاليم متعددة الموضوعات متداخلة التأثير والتاثير .

وفي ضوء ما تقدم فلعله يصبح القول أن اتساع مفهوم علم البيئة ( الايكولوجيا ) على نحو ما أصبح عليه في العقد الأخير قد يؤدي إلى مأزق في المستقبل القريب . هذا المأزق لا يتمثل فقط في تداخل واسع النطاق مع كثیر من العلوم داخلها شديداً ، وإنما يتمثل كذلك في اتساع مجاله جداً بالصورة التي لا تساعد على استمرار وصفه بعلم ، بل يصبح من المناسب بدرجة أكبر أن يسمى بمجموعة الدراسات أو العلوم البيئية . وتلافياً لكثير من المشكلات لعله من المفيد أن يتم شيء من التنسيق بين المراكز أو الجهات التي ترتكز على الدراسات والبحوث البيئية بصورة مباشرة .

### ثانياً - نشاط الدراسات البيئية منذ السنتين :

كما سبق التلميح ، ترجع الدراسات البيئية بمفهومها الجغرافي لقرون عديدة مضت ، وبالمفهوم الايكولوجي لنحو قرن من الزمان . ولكن حدث نشاط كبير في العقود الثلاثة الأخيرة في الدراسات البيئية لدى الجغرافيين والايكولوجيين ، وكذلك الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم .

فقد نشطت دراسات التخطيط البيئي في السنتين ، وخاصة في ضوء الدراسات التي أبرزت مشكلة التضخم السكاني ، والتضخم المدنى ، والدراسات التي أخذت ترتكز على التلوث Pollution . ثم توالت في السبعينيات دراسات جديدة عن التصحر بمشاكله المختلفة ، أثناء وبعد الحفاف الذي مرت به بعض الدول الأفريقية ، ودراسات عديدة عن النساء . وراكب ذلك

- ١٦ -

ازدياد الاهتمام بدراسات الطاقة والتلوث على وجه الخصوص ثم ازداد الاهتمام بصورة اوضحة في الثمانينات بتلك المشكلات البيئية وخاصة مشكلة الغذاء ، وعجز الموارد المائية وسبل تنميتها، ودراسات التلوث وسبل الحد منه . وأخيراً ازداد التركيز بصورة اوضحة من ذى قبل على الدراسات الخاصة بالتغييرات المناخية .

ولعله من المفيد في هذه المناسبة ان نشير الى ان ازيد من الاهتمام بمشكلة معينة او عدة مشكلات لا يتوقف فقط على الاتضاح الدقيقى لهذه المشكلات او حدوثها بالفعل ، وإنما يرجع هذا أيضاً لأسباب سياسية وسيكولوجية واعلامية وتجارية الخ ، مما يوجه الباحثين الى الاهتمام بمشكلة او مشكلات معينة بصورة قد يكون معالى فيها الى حد ما . ونشير لتوضيح ذلك على سبيل المثال الى ما أوضحه أبو العز (١) ، من أن الاهتمام بدراسة التقلبات المناخية يرجع الى أواسط السبعينات وكان سبب أو أسباب سياسية في المقام الأول . كذلك فإن الاهتمام العالمي والمحلى بمؤتمر القاهرة الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٩ ، لاستعراض بحوث التغيرات المناخية، وخاصة ما كان يتصل منها بالمستقبل ، يعتبر امتداداً لذلك الاهتمام الذي برز منذ نحو عقد ونصف في الولايات المتحدة ، لأسباب بعضها سياسية . وكما سيتضح في هذا البحث تشير كثير من الأدلة الى أن بعض نتائج دراسات هذا المؤتمر يمكن وصفها بأنها غير دقيقة ، أو مبالغ فيها الى حد ما .

### ثالثاً - طبيعة ومحنتي هذا البحث :

يعتبر هذا البحث في الجغرافية الطبيعية أساساً . ولكنه ذا

(١) أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٣ .

- ١٧ -

وجهة تطبيقية بحكم صلته المباشرة ببعض المشكلات التي تهم الانسان ، كما هو واضح من عناوين موضوعاته ، وكثير من تفصيلاتها .

ويزيد من الصفة التطبيقية وضوحا ، أنه يلقى بعض الأضواء بمنظور مستقبلى على المشكلات والتغيرات التي تشير الأدلة الى ترجيح حدوثها .

ويعتمد الفصل الثاني من هذا البحث بصفة رئيسية على بعض الحقائق الرئيسية والبيانات المؤكدة ، وعلى بعض المعلومات الجيمرفولوجية والجيولوجية والمناخية والمائية المختلفة ، كعلاقة الماء باليابس ، والفترات الجليدية وما بين الجليدية وخصائص كل منها ، وخاصة في الزمن الرابع . كما يعتمد على بعض القياسات التي سجلتها بعض القياسات الخاصة بالمد والجزر لتحديد تغير مستوى سطح البحر ، هذا بالإضافة إلى بعض الحقائق والبيانات المائية والمناخية التفصيلية والعامة .. الخ . هذا مع تحليل منطقي بقدر الامكان يتضمن الاهتمام أيضاً بالقياسين المكانى والزمنى لتوزيع العناصر البيئية موضع الدراسة . والهدف الرئيسي في ذلك هو تقييم علمي لبعض النتائج التي توصلت إليها أحدث الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . وهناك هدف آخر هو محاولة توضيح بعض الاحتمالات المرجحة في المستقبل المنظور والبعيد من وجهة نظر الباحث .

كما يتضمن الفصل الثاني اضافات أخرى حصلت التغيرات « الفزيوايكولوجية » . من بين هذه الاضافات مناقشة موسعة نسبياً لبعض الاعتبارات الأخرى ، التي تلقى مزيداً من الضوء على

احتمالات التغير في المستقبل المنظور والمستقبل البعيد . وقد انصب المناقشة هنا على تأثير ثانى اكسيد الكربون و « الصوبة » ، وطول الحقبات الجليدية والدافئة ، تم بعض احتمالات التغير الحراري مستقبلا .

. وقد تضمن الفصل الثاني أيضا مناقشة موجزة حول ظاهرة فتحة أو تقب الأوزون التي سجلت فوق القطب الجنوبي ، وما يرجحه الباحث من وجود فتحة مشابهة فوق منطقة القطب الشمالي رغم عدم اجراء البحوث اللازمة لذلك بواسطة القياس الفعلى لنسبة تركيز الأوزون هناك . كما يتضمن الموضوع تفسيرا خاصا لوجود هاتين الفتحتين على أساس لا تتصل بالتلوث ، وإنما تتعلق بدوران الأرض حول محورها . كما يتضمن هذا الموضوع اشارات الى الخطوط العامة للتلوث في العالم ، وفي بعض مناطقه مع بعض الترجيحات المستقبلية المحتملة .

وينصب التحليل في الموضوع الأخير من الفصل الثاني على أحوال التلوث pollution . ويتبين من خلال ذلك أهم العوامل التي ستظل فعالة في زيادة التلوث . ثم هناك محاولة لمعالجة أهم مظاهر التلوث المرتبط بتلك العوامل . هذا ، مع بعض الاشارات إلى بعض التوزيعات الجغرافية العامة التقريرية .

اما الفصل الثالث فيقوم على بعض الحقائق الأساسية التي تتلخص في عجز الموارد المائية العذبة اللازمة لمواجهة التزايد السكاني ، وما ينتج عن هذه الزيادة من ضرورة توفير الغذاء اللازم اعتمادا على التوسيع الزراعي بصفة خاصة . ويوضح هذا الفصل ان أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، ستطرد

- ١٩ -

وضوحا في التسعينات وما يليها . ويتضمن هذا الموضوع بعض الأمثلة للمشكلات المتعلقة باستغلال الموارد العذبة ، وخاصة الانهار الدولية كالنيل والفرات ، وأشارات أخرى ذات توزيعات محلية أو إقليمية أو عالمية .

وقد اعطيت ثلاثة عناوين تحت هذا الفصل . يتعلق العنوان الأول بالعوامل الرئيسية التي يراها الباحث وراء اطراد أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، في المستقبل المنظور والمستقبل البعيد . أما العنوان الثاني . فيتعلق بالعوامل المساعدة التي يلوح للباحث أنها تساهم في ازدياد أهمية الموارد المائية والاهتمام بها . وتعلق هذه العوامل المساعدة بجوانب سيكولوجية وسياسية بوجه خاص . بعد ذلك هناك عنوان يختص ببعض الاشارات الاضافية . من بين هذه الاشارات ما يختص بتوضيح بعض ما يتعلق بازدياد أهمية الموارد المائية في الوطن العربي . هذا ، مع توضيح بعض الجوانب الخاصة بضبط واستغلال مياه الانهار ، ومياه الجريان الطارئ ( السيل ) . ثم هناك مناقشات ثانوية أخرى .

#### رابعا - بعض المصطلحات والمراجع :

سبق توضيح مفهوم مصطلح ( ايكلوجيا ) في سياق الكلام عن علم البيئة وعلم الجغرافية . وهنا ، نعرض لثلاثة مصطلحات أخرى تهم هذا البحث ، وهذه المصطلحات هي : المصطلح الذي سيرد أحيانا في البحث وهو مصطلح ( طبيعى ايكلوجى ) ، أو ( فزيوايكولوجي ) ، ثم مصطلح ( تلويث ) الذى يقترحه الباحث

- ٢٠ -

كبديل افضل نسبيا من مصطلح ( تلوث ) وكلاهما بالانجليزية مقابل لكلمة pollution وآخرها مصطلح ( متغير ) variable .

وفيما يتعلق بالمصطلح الأول ، وهو مصطلح ( طبيعي ايكلوجي ) فيلوح أنه يمكن استعمال مصطلح ( فزيوايكلوجي ) أو ( طبيعي بيئي ) الا أن المصطلح الأول يشكل كلمة واحدة وان كانت مركبة . ومن ناحية أخرى ، فإن كلمة بيئة بالعربية ، وكذلك الكلمة ( ايكلوجيا ) العربية ليست محددة المفهوم جدا بالقدر الذي أصبحت عليه الكلمة ecology بالانجليزية . وهكذا فلا مانع لدى الباحث من استعمال أي من المصطلحين ليشمل تلك المتغيرات الطبيعية ذات التأثير الهام في الجوانب الحيوية ، وخاصة الأحوال البشرية بمعناها الواسع . فمثلا تقلبات المناخ هي متغير أو متغيرات فزيوايكلوجية ، وكذلك تقدم الجليد أو تراجعه ، وكذلك تغيرات مستوى سطح البحر هي متغير أو متغيرات من هذه الفئة ، كما أن عجز الموارد المائية العذبة مثلا متغير فزيوايكلوجي ، وهكذا .

اما لفظ ( تلويث ) الذي يرى الباحث انه افضل الى حد ما من لفظ ( تلوث ) فلعله من المستحسن استعماله لأن هذه العملية أو العمليات ترجع الى فاعل او ( فواعل ) واضحة أهمها الانسان وذلك بما يقوم به من نشاطات عديدة كثير منها يخل بتوازن البيئة . كذلك هناك نشاطات تقوم بها الكائنات الحية الأخرى بعضها يخل الى حد ما بهذا التوازن ، وان كانت في مجملها أقل خطورة من مساعدة الانسان في الاخلاص بهذا التوازن . وخاصة فيما يتعلق بالعقود الأخيرة . وهكذا فالفاعل الرئيسي او ( الفواعل ) واضحة أو معروفة الى حد كبير . وهكذا يصبح القول ان الانسان يلوث البيئة تلوينا شديدا ، وان الحيوانات الحفارة وبعض الحشرات قد

- ٤١ -

ت smear التربة تدميراً شديداً ، وان بعض الكائنات الدقيقة تقوم ببعض العمليات المخلة بالتوانن اخلالاً كبيراً .. الخ .

وينصب الاهتمام في الحد من العمليات المخلة بالتوازن على ما يقوم به الانسان وبعض الكائنات من تلويث أو تخريب للبيئة . فنحن اذن بصدد مكافحة عمليات تلوث معروفة الفاعل أو (الفاواعل) .

وقياساً على معيار آخر هو المفاظ استقرت بدرجة أكبر في اللغة العلمية ، يقال مثلاً عملية تمعدن mineralization في حالة الكلام عن العمليات الطبيعية - الكيماوية ، التي تتغير بها المركبات - دون تدخل الانسان - الى معدن أو معادن معينة . أما اذا تدخل الانسان - في المعمل أو المصنع مثلاً - فمن الأصوب أن تستعمل كلمة معدنة (أيضاً mineralization) . لفظ آخر هو: (تشقق) ، كتشقق التربة - تششقق جدار .. الخ ، فيفهم منه حدوث العملية ذاتياً أو طبيعياً دون تدخل الانسان أو الكائنات الحية الأخرى . وإذا قلنا تشقيق التربة أو تشقيق الزجاج ، فيفهم من ذلك تدخل فاعل محدد هو الانسان غالباً . وإذا قلنا (تولد) الطاقة النوروية في الشمس فيكون أفضل مما لو قلنا (توليد) الطاقة النوروية فيها ، لأنها ليست بفعل الانسان أو فاعل آخر محدد .

خلاصة القول حول كلمة ( تلوث ) أنها كلمة يفهم أنها فعل أو تغير ذاتي أو طبيعي ، بينما كلمة ( تلويث ) فيفهم منها أنها معروفة الفاعل أو ( الفواعل ) . ولما كانت معظم العمليات المخلة بالتوازن ، على النحو الذي اتضح ابان العقوبه الأخيرة ، هي عمليات معروفة الفاعل أو ( الفواعل ) فلعله من المستحسن على

ضوء ما سبق أن تستعمل كلمة ( تلويث ) بدلاً من كلمة ( تلوث ) .  
ويضاف إلى هذا أن كلمة ( تلويث ) تذكر الإنسان أكثر ، وخاصة  
في المجتمعات الصناعية ، وكذلك الإنسان المدمن ، والانسان المسرف  
في الأخلاص بالتوازن أيا كان موقعه الجغرافي ، بأنه مسئول رئيسى  
عن كثير من هذه التغيرات السريعة الأخيرة الخطيرة في المحتوى  
البيئي .

نأتي الآن إلى مصطلح متغير variable . ويستعمل  
الباحث هذا المصطلح بمفهوم يتضمن كل مفاهيم المصطلحات  
التقليدية في الجغرافية ( وغير الجغرافية أحياناً ) مثل مصطلح  
عامل factor أو مقوم ، وضابط control  
وعملية process ، بل ومصطلح عنصر element وغيرها .  
ذلك أن مصطلح متغير variable في نظر الباحث يعني باختصار  
( شيء ذو فعالية يتغير زمانياً ومكانياً ) . وعلى هذا الأساس  
يرى الباحث امكان استعمال كلمة متغير لتضم كافة هذه المفاهيم ،  
بما في ذلك كلمة عنصر element . وفي الحقيقة لا توجد عناصر  
غير فعالة . ومع هذا فلا يعارض الباحث استعمال المصطلحات  
الأخرى بمقاييسها التقليدية وخاصة في الكتابات العامة ،  
والدراسات التي تهتم بمناطق واسعة أو ظاهرات كبرى على سطح  
الأرض .

وفيما يتعلق بمراجع ومصادر هذا البحث ، فأهمها ما ورد في  
القائمة المخصصة لها . وكثير منها دراسات وبحوث حديثة أجزت  
في الثمانينيات ، إلا أن الكاتب يود أن يوضح أن نسبة المراجع العربية  
المذكورة قد يراها البعض كبيرة ، ولكنها في الواقع لا تمثل إلا  
جزءاً يسيراً مما يمكن الرجوع إليه في موضوعنا هذا مما كتب

بالعربية . كما يود الكاتب أن يوضح أن الاعتماد - ولو جزئيا - على المراجع والمصادر العربية يزيد من التفاعل العلمي بين الباحثين والكتاب العرب ، فضلا عما له من ميزات أخرى . الا ان الكاتب يود أن يوضح أنه لم يتخد النقل أو التلخيص وسيلة من وسائل بحثه ، سواء من المصادر العربية أو الأجنبية ، وذلك باستثناءات طفيفة أهمها بعض الأرقام .

وأخيرا قد يلاحظ القارئ أن قائمة المراجع تضم عدة كتابات للمؤلف . ومما يفسر ذلك أن الكاتب عادة ما يؤثر الاشارة إلى بحث أقدم ، سبق أن تناول نقطة معينة بشيء من التفصيل ، على أن يكرر مناقشتها بتوسيع . ومن ناحية أخرى فإن بعض هذه البحوث قد نشرت بعيدا نسبيا عن متناول الجغرافيين المصريين ومن ثم كانت الاشارة إلى هذه الدراسات والى جهة نشرها .

## الفصل الثاني

### أهم التغيرات

#### مناقشة وتحليل واحتمالات مستقبلية

تمهيد :

ركزت بعض البحوث الحديثة جدا ، وخاصة بحوث الندوة العالمية للتغيرات المناخية التي عقدت في القاهرة في ديسمبر ١٩٨٩ ، على ترجيح احتمال حدوث تغيرات مناخية ومائمة خطيرة ستحدث في العقود القليلة المقبلة . فهناك بعض الآراء التي ترجح أن درجة الحرارة في التسعينات وفي القرن الميلادي ستزداد بما يتراوح بين درجتين وأربع درجات مئوية . وهناك آراء ، لعلها أكثر قربا إلى الصواب أو أكثر بعده عن الخطأ ، ترجح أن التغير سيكون ضئيلا جدا على أساس الأدلة المناخية ، وعلى أساس أدلة أخرى كرصد مناسب سطح البحر لعقود طويلة مضت .

فيiri « شرف الدين وأخرون » (١) مثلا ، أنه اذا حدث أى تغير في منسوب سطح البحر فإنه لن يتعذر ١٥-١٠ سم في الخمسين سنة المقبلة . ومن الواضح أن هذا رقم ضئيل لا يعني تغيرا هاما

---

(١) « شرف الدين وأخرون » ، رقم ٦٨ ، ص ١

- ٤٥ -

في مستوى سطح البحر كما لا يشير إلى احتمال كبير للتغير في درجة الحرارة المتوقعة في هذه الفترة المقبلة (٢) .

ويعتقد أصحاب الرأي المتشائم ، أن ارتفاع الحرارة ، وبالتالي ارتفاع سطح البحر سيكون كبيراً بالقدر الذي سيؤدي إلى طغيانه على مساحات ساحلية هامة . ومن الضروري في هذه المناسبة أن نسجل بعض النقاط التي توضح بعض ما يتعلق بهذه الجوانب . ولعل تتبعها بدقة يمكننا من الخروج بأن التغيرات الفزيولوجية في العقود المقبلة ولعدة قرون يرجح أنها لن تكون فجائية ولا واسعة النطاق . ولعله من المناسب أن نورد هذه النقاط تحت عنوان خاص هو التالي ذكره .

### أولاً - مناقشة وتحليل لأهم الدراسات :

تلخص المناقشة التي تتعلق بأهم وأحدث الدراسات تحت نقاط تسع ، ثم نفرد عنواناً مستقلاً آخر لزيادة من التوسيع حول هذا الموضوع في سياق مناقشة أهم التغيرات الفزيولوجية التي حدثت أخيراً ، وما يتوقع حدوثه في المستقبل . ونبذل الآن بالنقاط التسع المذكورة . ثم ننتقل إلى بعض الأضافات الأخرى حول هذه التغيرات بما في ذلك مناقشة ظاهرة فتحة الأوزون ، وبعض ما يbedo في الأفق من ظاهرة التلوث pollution النقاط التسع فهي كالتالي :

(٢) يربط غالبية الباحثين منذ وقت طويل بين تغير منسوب سطح البحر تغيراً شاملًا في حالة انخفاض درجة حرارة العالم بالقدر الذي يؤدي إلى تكثس الجليد بكميات أكبر على سطح الأرض ، مما يتسبب في نقص مياه البحار وانخفاض منسوبها .

١ - إن الارتفاع المتوقع في منسوب سطح البحر بحسب هذه الدراسات الحديثة يتفاوت بين دراسة وأخرى . فمن دراسة ترى أن الارتفاع لن يتعدى ١٠ - ١٥ سينتمترا في العقود الخمسة المقبلة على نحو ما أشرنا ، إلى آراء ترجح أن هذا الارتفاع سيكون في حدود مترين أو نحو ذلك . وبالنسبة للتغير في درجة الحرارة ، يتراوح تقدير التغير في ارتفاعها بقدر ضئيل جدا لا يتعدى جزءا من الدرجة المئوية (١) ، إلى تقديرات تصل إلى نحو ٣ - ٤ درجات مئوية . إلا أن هناك قياسات أخرى على سواحل الأطلسي في أوروبا وأمريكا الشمالية لعقود طويلة ، تبين أن الرقم الأصغر في هذه الدراسات الحديثة يقرب أكثر من تحليلات قياسات تغير مياه سواحل الأطلسي التي تشير إلى حدوث ارتفاع في حدود ٦ - ٧ سنتيمتر تقريريا في كل خمسين سنة من الجزء الذي مضى قبل السبعينيات من القرن العشرين (٢) .

٢ - من المعروف أن الاستنتاجات التي تبني على تحليل السجلات المناخية لتقدير التغير المحتمل في درجة الحرارة هي استنتاجات تختص بصفة رئيسية بالجزء السفلي من التربوبوسفير وعلى ذلك فليس من قبل الاستنتاج الرقمي الدقيق أن نحكم على احتمالات التغير في درجة الحرارة الخاصة بمتوسط الغلاف . الغازى لكل أو حتى متوسط حرارة التربوبوسفير وحده ولددة طويلة في المستقبل . فمن الصعب أن يلم التحليل الرقمي بكل العوامل كميا وتأثيرها كميا بالقدر الذي يؤدى إلى استنتاج كمى « دقيق » عن التغير المحتمل في درجة الحرارة . وأبسط ما يمكن قوله مثلا أن

(١) انظر « فونج » ، رقم ٤٥ ، ص ١ .

(٢) انظر « كنج » ، رقم ٥٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

هذه العوامل كثيرة جداً ، وربما تكون هناك عوامل غير معروفة .  
هذا بالإضافة إلى أنه ليس من الضروري أن يستمر التأثير الموجب  
أو التأثير السالب لكل من المتغيرات التي تتفاعل لاحادث التغيرات  
الحرارية بحيث يمكن توقع التغير بقدر معين عند تاريخ معين  
بارفام محددة .

ويمكن أن نشير ضمن هذه النقطة إلى أن « لامب » (١) قد  
لخص الأسباب المحتملة لتغيرات الحرارة في سبعة أسباب ، وهي  
أسباب عديدة كما هو واضح ، فضلاً عن أن بعضها في الحقيقة  
أسباب مركبة . فيلاحظ أن هذه العوامل العديدة لا يمكن قياسها  
رقمياً على وجه الدقة مع ابراز الأهمية النسبية لكل عامل بمرور  
الوقت في تغيير درجة الحرارة . هذا إذا سلمنا بأن هذه العوامل  
فقط هي العوامل المسئولة عن احداث هذا التغيير .

٣ - فيما يتعلق بالربط الرقمي الدقيق بين تغير درجة الحرارة  
بمقدار معين وتغير البحر بمقدار معين ، فإن الكاتب يميل إلى أن  
التغير في درجة الحرارة فقط ليس معياراً كافياً للتتبؤ بتغيرات  
مستوى سطح البحر ، وخاصة إذا حددت هذه التغيرات بالسنتيمترات  
مثلاً . فعلى سبيل التذكرة نذكر أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار  
معين لما يزيد من التبخر الفعلى وامكانية التبخر ، ويقلل من  
الرطوبة النسبية والتکثف في نفس المنطقة التي توجد بها المحطة  
الجوية . ولكن هذه الزيادة تساهم في زيادة بخار الماء في الجو  
ما يساهم في زيادة التساقط في مناطق أخرى أو في طبقات الجو

---

(١) راجع جاد ، رقم ١١ ، ص ص ، ١٩ - ٢٠

العليا . ومن الصعب فى أى دراسة حساب درجات الحرارة فى،  
أفاليم العالم المختلفة ، ومقدار الاستجابة للتباخر والتكتف بحسب  
زيادة درجة الحرارة والتباخر ، وما يلى ذلك من احتجاز مياه  
التساقط على اليابس في صورة جريان مائى لا يصل الى البحر  
فى نفس لحظة التساقط . أو احتجازها فى صورة ثلج وجليد ،  
ومياه وتربة ، ومياه جوفية ، يستغرق وصولها الى البحر أوقاتا  
متفاوته طويلة بوجه عام .

ومن الصحيح أن الغلاف الغازى والغلاف المائى يمكن بشيء  
من التحسيف أخذهما معًا كنظام واحد system ، أو كنظامين  
مفتوحين ، ولكن معدل الداخل والخارج في كل منهما متفاوت مكانيا  
وزمانيا . فمثلاً إذا قلنا أن ارتفاع درجة حرارة المستويات السفلية  
من الغلاف الغازى مثلاً بمقدار كذا فكيف يمكن أن يكون هذا دقيقا  
إذا كانت هناك كتل جليدية تأتي مع التيارات البحرية القطبية إلى  
مناطق ذات حرارة أعلى من درجة التجمد بكثير . وهناك مساحات  
شاسعة في المناطق القطبية تقل فيها درجة الحرارة طوال اليوم عن  
الصفر المئوى بكثير جداً وبتكرارات مرتفعة دون أن تجمد أثناءها  
الماء .

هذا على سطح الأرض . وإذا نظرنا إلى هذا النظام المفتوح  
من الجهة الخارجية ( من أعلى ) نجد أن تأثير الغازات التي يقال  
أنها ستعمل عمل ( الصوبية ) ليس من الممكن كميا تحديد حجزها  
للأشعاع الأرضي . ولا يتعلق هذا بالتوزيع الرأسي لهذه الغازات  
( الحاجزة ) فقط ، وإنما يتعلق كذلك بتفاوت ارتفاعها وسمكها  
وتركيزها .. الخ ، حول الكرة الأرضية .

- ٢٩ -

٤ - للإشارة الى أن الحسابات الكمية ، بالرغم من أنها قد تكون على هيئة معادلات ، فإنها تتصف بأنها تقديرية أو تقريرية في حالات كثيرة ، نذكر مثلاً أن « شنايدر وماس » قد وجداً أنه من الممكن تمثيل التغير في درجة حرارة العالم في المائة سنة الأخيرة بمعادلة تشمل فقط ما يأتي :

- (أ) معامل كمية الغبار البركاني في طبقة الاستراتوسفير .
- (ب) ارتفاع درجة الحرارة الناتج عن الاضافة المستمرة من ثاني أكسيد الكربون إلى الجو بفعل النشاط البشري .
- (ج) معامل الاضطراب الشمسي .

وقد رتبت المعادلة بحيث تظهر تأثير الغبار البركاني مضاعفاً (١) .

ويمكن أن تجرى مناقشة موسعة حول هذه المعادلة ، ولكننا نكتفى فقط بالإشارة إلى أنه تم التعديل فيها بحيث يكون تأثير الغبار البركاني مضاعفاً . وهذا تقريب كمّي كبير لا يتفق مع ما توحى به المعادلات من دقة .

٥ - ترجح التغييرات التي سجلتها الأدلة الجيروفلوجية والجيولوجية وما يتصل بهما من دراسات ، ارتباط التغيرات الكبرى

---

(١) انظر جاد ، رقم ١١ ، ص ٢١ .

نى منسوب سطح البحر بتكدس الجليد فى المناطق القطبية او تراجعه عنها . فاذا ارتفعت الحرارة يزداد تكدس وامتداد الجليد فى تلك المناطق ، واذا فى تلك المناطق ، واذا انخفضت انكمش سمهى وامتداده . وهذه التغيرات الكبرى فى مستوى سطح البحر ( عشرات الأمتار ) (١) ترتبط - كما سبق القول - بتغيرات مناخية هامة وخاصة فى درجة الحرارة والتساقط، وبالتالي فى نمو الجليد او اضمحلاله بالمناطق القطبية والباردة . ويترتب على ذلك نتائج بيئية شديدة الاختلاف . أما التغيرات التفصيلية ( الطفيفة ) فى درجة الحرارة مثلاً فتوافقها فى الغالب تغيرات تفصيلية ( طفيفة ) فى مستوى سطح البحر وفى التأثير البيئي .

٦ - اذا كان هناك من الأدلة ما يشير الى احتمال ارتفاع طيف فى درجة الحرارة سيحدث فى العقود المقبلة ، فهناك من الأدلة ما يشير الى احتمال انخفاضها انخفاضاً طفيفاً . فبالمقياس الزمنى القصير هناك حالات كثيرة وشواهد تدل على انخفاض شديد فى درجة الحرارة عن المتوسطات . ففى أوائل الثمانينات خصوصاً تكررت حالات حرائق الغابات فى استراليا والولايات المتحدة ، وسجلت الحرارة ارتفاعاً شديداً فى بعض المحطات ، فضلاً عن ارتفاع درجة الحرارة فى دول اقليم الساحل عن المتوسط المأمول .. الخ . وعلى العكس من ذلك ، سجلت حالات انخفاض شديد فى درجة الحرارة عن المتوسط . فمثلاً انخفضت الحرارة فى وسط وجنوب انجلترا تحت الصفر بأكثر من ٢٠ درجة ( ٢٦° مئوية فى بعض المحطات ) فى شتاء عام ١٩٨١ ، كما تجمدت بعض أنهار

(١) انظر حودة ، رقم ١٧ ، ص ١١٧ - ١٨٠ ، وشكلى ٣٢ ، ٣٣ .

- ٢١ -

شمال شرقى انجلترا واسكتلندا ، وحدثت عواصف ثلجية قوية مع انخفاض شديد فى درجة الحرارة بصورة شاذة فى شمال ووسط الولايات المتحدة .. الخ . وقد طالعتنا الانباء متلا فى الاونة الأخيرة بانخفاض شديد فى درجة الحرارة فى بنجلاديش فى أوائل يناير ١٩٩٠ ، حيث انخفضت الى درجة آو درجتين مؤويتين . وهذا لم يسبق له مثيل فى هذه الدولة الحارة منذ خمسين عاما ..  
الخ .

وتشير كل هذه الحالات المتطرفة الى بعض الاضطراب فى الأحوال الطقسية ، أو المناخية قصيرة الأمد (١) . كما تشير فى نفس الوقت الى احتمال التغير الحرارى ولكنها لا تؤكد الاتجاه الى الارتفاع او الاتجاه الى الانخفاض . فالبيانات الطقسية لبست كافية لاجراء هذا الاستنتاج بحكم قصر المدة الزمنية من ناحية ، وقلة المطارات الجوية - وخاصة على المحيطات - من ناحية ثانية ، كما أن هذه المطارات على فرض توفرها بما فيه الكفاية على اليابس والمحيطات لا تمثل التروبوسفيير بكمله على الأقل . ولازالت بيانات الأقمار الصناعية غير كافية لتحقيق استنتاج سليم للاتجاه العام للتغير فى درجة الحرارة او التساقط او غيرهما .

٧ - بالقياس الزمني الجيولوجي ، من المرجح أن هناك انخفاضاً عاماً في درجة حرارة الكرة الأرضية ، وغلافها الغازى ، هذا مع

(١) هناك سجل لبعض التقلبات المناخية الهامة التي حدثت في السبعينيات ، وما ارتبط بهذه التقلبات من نتائج هامة وخاصة في الجوانب الحيوية والاقتصادية ، انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

- ٢٢ -

ذبذبات مناخية متفاوتة الحدة والطول (١) يفضل البعض أحياناً أن يطلق عليها دورات ، وان هذا الانخفاض العام بالقياس الجيولوجي مما يضيف بعده الى التقليل من حدة المغalaة فى توقع ارتفاع درجة الحرارة على نحو ما يرجح البعض أخيراً .

ذلك من المهم كدليل جيولوجي - جيمرفلوجى - مائى ان بعض الدراسات تشير الى ان جليد التركتيكا قد اكتسب فى الفترات الدفيئة فى الزمن الرابع أكثر مما خسر، بحيث كان يصلح أقصى نمو له فى الحقبات ما بين الجليدية ، هذه الحقبات التى اتصفت بدرجة حرارة أكبر مما كان عليه الحال أثناء الحقبات الجليدية (٢) . ولما كان من الثابت او من المرجح اننا نمر في الهولوسين (الحديث ) بحقبة اعقبت حقبة جليدية شغلت القسم الأخير من البليستوسين ، فيميل الكثيرون الى أننا في الهولوسين نمر بحقبة دفيئة ستعقبها حقبة جليدية في المستقبل . وعلى أساس هذا الرأى فمن المرجح أن درجة الحرارة العامة في التروبوسفير ستتحفظ عما عليه الآن .

٨ - عبر أحد الجغرافيين اليابانيين (H. Tamiya) عن صعوبة البت في مسألة ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها في المستقبل ، بكلمات بسيطة ، تعنى أنه لا يمكن في الوقت الحاضر أن نستبعد تأثير النشاط البشري في زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تؤثر تأثيراً ( كالصوبية الزجاجية ) وبالتالي في العمل على تدفئة العالم في القرن المقبل ، أو بعد عشر سنوات

(١) تشير الى ذلك بعض الأدلة الجيولوجية ، والجغرافية القديمة .

(٢) انظر مثلاً جودة ، رقم ١٧ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

أو نحو ذلك . وفيما يتعلق بحقيقة ارتفاع الحرارة لا يزال هناك الكثير من الشكوك ، ومع ذلك فإنه يبدو من الملحوظ أن نظر الأحوال الطبيعية المختللة ، وتتخذ بعض الاجراءات الوقائية لمواجهة التسخين (١) . ومع وضوح بعض التفاوت إلى حد ما في هذا الكلام ، إلا أن مجلد الاستنتاج يشير إلى أن الارتفاع المحتمل في درجة الحرارة ليس مؤكدا .

وتتضمن بعض النقاط السابقة ما يوضح أن البعض يرجحون أن التغير المحتمل في درجة الحرارة ، وفي مستوى سطح البحر لم يكون خطيرا بأي حال لعقود عديدة مقبلة . وربما تعتقد هذه العقود إلى نحو قرنين فيما يرى أحد الباحثين الذين يميلون إلى أن جليد انتركتيكا سيذوب بقدر يؤدي إلى غرق الإسكندرية في أوآخر القرن الواحد والعشرين (بعد ١٩٠ سنة) ، هذا مع اعتقاده بأنه الحرارة لن ترتفع إلا بقدر ضئيل جدا يقدر بحوالي  $\frac{1}{3}\%$  من متوسط التنبؤات (٢) ، أي بجزء ضئيل جدا من الدرجة المئوية . هذا على حين أن هناك دراسات سابقة أخرى عديدة لا تقل أهمية ترجح أنه سيحدث انخفاض في درجة الحرارة ، بالنظر إلى أننا في الأربعينيات على حقبة جليدية ، تنخفض فيها درجة الحرارة ، ويتكدّس الجليد ، ويمتد على مساحات أكثر اتساعا في المناطق الباردة والمعتدلة خاصة ، وينخفضن نتيجة لذلك مستوى سطح البحر انخفاضا شاملـا .

## ٩ - أخيرا نود أن نركز في نقطة خاصة على التغيرات

(١) « تامبيا » ، رقم ٧١ ، ص ١ .

(٢) « فونج » ، رقم ٤٥ ، ص ١ ، ص ٥ .

المحتملة في منسوب سطح البحر بناء على تسجيلات دقيقة نسبياً ومتوزعة توزيعاً جغرافياً معقولاً ولعدة عقود تختص برصد التغير الذي منسوب سطح البحر من خلال قياس مناسبات المياه يومياً اثناء المد والجزر . وتشير هذه القياسات إلى أن هناك ارتفاعاً يتراوح ما بين نصف ملليمتر و ٣٩ مم سنوياً . وإذا استبعدنا تأثير الحركات التكتونية المحلية بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض اليابس بسبب تراكم الأرسباب في الدالات ( وبالتالي تسجيل ارتفاع في منسوب البحر أكبر من التغير الفعلي في المنسوب العام ) ، فإنه يمكن أن يقدر الارتفاع السنوي الشامل بحسب عدد كبير من العقود الوسطى من القرن الحالي ، بما يتراوح بين ملليمتر واحد و ملليمترتين على وجه التقرير . وقد سبق التلميح إلى أن بعض التقديرات التي بذلت على تحليل قياسات المد والجزر في بورسعيد لمدة ٤٩ سنة ( ١٩٢٤ - ١٩٧٣ ) توضح أن الارتفاع السنوي العام في منسوب مياه البحر حوالي ٢ - ٣ مم/سنوي ، أي نحو ١٠ - ١٥ سنتيمتراً في السنوات الخمسين القادمة . وعلى صغر هذا الرقم فإنه أكبر من متوسط تقدير « فييربريدج » ( ١١٢ مم/سنوي ) ، ومن متوسط تقدير « ويكسلي » ( ١٨١ مم/سنوي ) (١) . وهذا يعني أنه يمكن أن يقدر ارتفاع منسوب مياه البحر إذا استمر هذا المعدل بنحو ١٥ سم لكل قرن على وجه التقرير ، إذا استمر هذا الارتفاع بهذا المعنى .

الآن هذا التقدير برغم اقترابه فيما يبدو مما هو متوقع

(١) قارن بين هذه الاستنتاجات ، بمراجعة « كنج » رقم ٥٤ ، ص ٢٣ ، و « شرف الدين وأخرون » ، رقم ٦٨ ، ص ١ .

لعقود عديدة مقبلة ، أو حتى لقرون مقبلة ، الا أنه قابل للتعدل أو التغير في ضوء بعض الاحتمالات والحقائق الأساسية . وتنصل هذه الاحتمالات والحقائق بمسألة للتغيرات المناخية المحتملة وخاصة في درجة الحرارة ، كما تنصل باحتمالات مساهمة تركز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي قد تؤثر تأثيراً الصوبية في رفع حرارة الجزء السفلي من التروبوسفير . ونظراً لتنوع هذه الجوانب فلعله من المستحسن أن نفرد لها عنواناً مستقلاً هو العنوان التالي :

#### ثانياً - اضافات أخرى حول التغيرات «الفيزيوبيكولوجية» :

يختص هذا العنوان بمناقشة موسعة لبعض الاعتبارات الأخرى التي تلقى مزيداً من الاهتمام على احتمالات التغير في المستقبل القريب والمستقبل البعيد . فهناك توضيح لعدد من النقاط أهمها ما يتعلق بثاني أكسيد الكربون «والصوبية» ، وطول الحقائب الجليدية والدفيئة ، ثم بعض احتمالات التغير الحراري مستقبلاً .

ومن المرجح أن تستمر الزيادة في تجمع ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الناتجة عن استهلاك الوقود الحفرى ، وخاصة الفحم والبترول ، في العقود المقبلة ، وفي القرن المقبل على الأقل . ذلك أنه ليس من المتوقع أن يتم الاستغناء فوراً أو بسرعة نسبية كبيرة عن هذه المصادر من مصادر الطاقة .

إلا أن معدل هذه الزيادة ربما لا يستمر بالارتفاع الذي حدث في العقود الأخيرة . فقد أخذت الطاقة النووية والكهربائية والكيماوية والشمسية وغيرها من إشكال الطاقة النظيفة تسيباً تحل كبديل للطاقة التقليدية . كما أن هناك محاولات للحد من أبعاد

ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة . هذا بالإضافة إلى أن معدل انكاش الغطاء الخضرى يبدو أنه سيستمر ولكن بمعدل أقل مما كان في العقود السابقة وفي القرن الماضي . وذلك يرجع لبعض أسباب من بينها زيادة الوعى ، والتوجيه الحكومى ، واحتمال انخفاض معدل الزيادة السكانية ، والتوسيع الزراعى وخاصة التوسيع الأفقي ، والتوسيع فى بدائل الاخشاب ، وكذلك التوسيع فى توفير الغذاء من المحيطات والبحار مما يقلل من الاعتماد كليا على الانتاج الغذائى من اليابس .. الخ .

والخلاصة ، أن استكمال ( الصوبية ) ، التي يعتقد الكثيرون أنها ست تكون قريبا أو في العقود القليلة المقبلة ، لن يتحقق بسرعة في ضوء تلك الدلائل على الأقل . ويلزم لتوضيح هذه المسالة مزيد من الدراسات المستفيضة ، وخاصة فيما يتعلق بتقدير اجمالي الغازات المنبعثة المذكورة وما تشكله بالنسبة لغازات التروبيوسفير بوجه خاص ، وكذلك السمك والارتفاع الذي يتركز فيه كل من هذه الغازات حول الكره الأرضية ، ومدى حجزها للأشعة الشمسية إلى الأرض ، ومساحتها في زيادة الألبيندو ، ثم مدى حجزها للأشعة الأرضي كصوبية ، ومعدل التغير أو التحلل الكيماوى الفيزيائى لهذه الغازات بمرور الوقت .. الخ .

وقد نسلم بأن التسخين سيزداد نسبيا ولو بدرجة طفيفة بالتدريج بفعل بقية أوجه النشاط الصناعي بما في ذلك التسخين الناتج عن استخدام الطاقة النووية والتسخين الناتج عن الاحتياك ، والتسخين الناتج عن التوسيع في بعض العمليات الكيماوية .. الخ ، فضلا عن التسخين الناتج عن الحرائق الكبيرة وخاصة الغابات وأبار البترول ، والنشاط البركاني .. الخ . ولكنه مما يقلل من

أهمية التسخين المتوقع ، التبريد الناتج عن ذوبان الثلوج والجليد ، والتبrierd المرتبط بتبخّر الماء (١) .

وبالاضافة الى أن ارتفاع درجة الحرارة يعني المساهمة في زيادة التبخر ، مما يساهم في زيادة التبريد او تقليل التسخين على نحو ما أوضحنا ، فإن زيادة نسبة بخار الماء في التروبوسفير تزيد من الألبيدو ، وخاصة اذا تجمع البخار على هيئة سحب ، مما يقلل من تسخين التروبوسفير .

وأن النظرة الجغرافية الشاملة لسطح الكرة الأرضية توصح أن التسخين الذي صورناه فيما سبق وما يتصوره الكثيرون ، من احتمال تكون ( الصوبية ) في الأجزاء السفلية من الغلاف الغازى ينبعث من مناطق أقل مساحة من المساحة التي تتعرض للتبريد الذي صورناه منذ قليل . فالتسخين المرتبط باستغلال مصادر الطاقة الحفرية ، والنوية ، والحرائق ، والاحتکاك ، وبعض العمليات الكيميائية . . . الخ يتتركز في مناطق معينة موزعة على بعض أجزاء اليابس بصفة رئيسية وخاصة الدول الصناعية . أما التبريد المرتبط باتمام التبخر فيشغل مساحة كبيرة جدا تضم معظم مساحات الماء واليابس مع تركيز خاص على المساحات المائية ، والأقاليم المدارية الرطبة وشبه الرطبة ، والموسمية . كما أن هذا

(١) لانتقال الجليد او الثلوج الى الحالة السائلة تنتقل الحرارة من الهواء الملمس الى الجليد او الثلوج اثناء عملية الذوبان ، ولا تمام التبخر تنتقل الحرارة من الهواء الملمس الى الماء . وهذا مما يعني حدوث بعض التبريد في الهواء المحيط .

التبريد الناتج عن انتقال الماء الى الحالة الغازية مستمر طوال السنة في معظم هذه المساحات ، وإن كان يتفاوت إقليميا ، وخاصة بحسب الفصول . كما أن التبريد المرتبط بذوبان الثلج والجليد يتمثل في مساحات لا يأس بها تتركز في المناطق الباردة والمعتدلة الباردة على وجه الخصوص .

وخلاصة ذلك ، أنه إذا كانت هناك مصادر متعددة للتتسخين المنبعث من المناطق الصناعية بوجه خاص . فهناك عدد أقل من مصادر التبريد ، ولكن هذه المصادر القليلة موزعة على مساحة أكبر بكثير جدا مما تتوزع عليه مصادر التتسخين المتعددة . وهذا مما يجعلنا نميل إلى ما سبق تقريره من أن التغير الحراري المتوقع - إذا استبعينا احتمال التغير الفجائي - يرجح أن يكون تغيرا طفيفا جدا ، هذا إذا كان هناك أي تغيير بالمرة ، وذلك لقرن عديدة فيما نرجح . وعلى أية حال فإن هذه الجوانب تتطلب مزيدا من البحث الكمي « البسيط » عن الاحتمالات الممكنة في ضوء هذه التغيرات الجغرافية الرئيسية .

ويحسب الأدلة الجيمرفلوجية والجغرافية القديمة ، وما يتصل بهما ، فمن المحتمل أن يكون العصر الحديث ( الهولوسين ) حقبة دفيئة تشبه الحقبات ( ما بين الجليدية ) ، التي تتبع في البليستوسين كما سبق القول . وهذا يعني أن هناك احتمالا بأننا مقبلون على حقبة جليدية يزداد فيها تجمّع الثلج والجليد في العروض العليا على وجه الخصوص . وعلى ضوء هذا الاحتمال فربما يكون هناك في المستقبل - ربما القريب نسبيا - اتجاه نحو انخفاض درجة الحرارة ونحو توقف الزيادة المعاصرة في منسوب سطح البحر ، ثم نحو الانخفاض الشامل التدريجي في هذا المنسوب

- ٣٩ -

بتراتم الثلوج والجليد في العروض العليا على حساب مياه البحر على النحو المعروف . وان تحديد او تقدير تاريخ مستقبل لحدوث ذلك أمر ليس سهلا . وليس من قبيل الدراسة الكمية الموفقة . فاطوال الحقبات الجليدية غير متساوية ، وطول كل حقبة في اوروبا وما يناظرها في أمريكا الشمالية غير مؤكدة وغير متسقة تماما . وكذلك بالنسبة للحقبات ما بين الجليدية . بل أن طول البليستوسين ليس في نظر الكثريين مليون عام . فهناك مثلا من يرون أنه امتد لنحو ٢٥٠ الف سنة فقط ، ومن يرون أنه امتد من ١ - ٢ مليون سنة مضت . وعلى حين أن هناك ما يشير إلى أن (١) العقبة ما بين الجليدية الأخيرة امتدت لنحو ٣٥ الف سنة ( من ١٠٠ - ٦٥ الف سنة مضت ) . وهناك ما يشير إلى أنها استمرت لنحو ٢٢ - ٣٢ الف سنة ( من ٦٠ - ٧٠ ألف سنة إلى ٢٨ ألف سنة مضت ) . كما أن هناك من الدراسات الأحدث ما يرجع أن طول كل من هذه الحقبات ما بين الجليدية ( الدفيئة ) تراوح ما بين ١٠ و ١٢٥ ألف سنة فقط (٢) .

وأكثر من هذا هناك من الدراسات ما يرجع حدوث تغيرات واضحة في كل فترة جليدية بحيث يمكن تقسيم كل منها إلى قسمين أو حتى ثلاثة أقسام ثانوية ، أو حتى إلى أقسام تفصيلية عديدة جدا ( كما هو الحال بالنسبة لفorm التي يقسمها البعض إلى مرحلتين رئيسيتين مع ١٧ قمة صغيرة ) . هذا فضلا عن حدوث موجات مناخية أصغر بعد انتهاء الفترة الجليدية الرئيسية

(١) انظر « هلن » ، رقم ٤٩ ، ص ١٣٤ .

(٢) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٥ .

الأخيرة (٢) .

ومع ذلك فيميل بعض الباحثين إلى أن العصر الحديث (الهولوسين) بدأ منذ نحو ١٠ ألف عام . وهو يتميز بمناخ متشابه إلى حد كبير ، وبمناسيب بحرية متقاربة تميزه عما كان الحال عليه أثناء البليستوسين بوجه عام ، وفترة (فورم) بوجه خاص . ومع هذا التمييز فقد حدثت بعض الاضطرابات الثانية والغيرات المحلية أو الأقلímية التي سجلتها الأدلة التاريخية . من بينها مثلاً ازدهار ثم اضمحلال حضارة سبا حيث لا زال يوجد سد مأرب وأثار أخرى هامة ، وازدهار ثم اضمحلال الاستقرار في بعض الواحات المصرية ، وفي بعض مناطق سواحل البحر الأحمر، كذلك ما تشير إليه قصة سيدنا يوسف ، وهجرات الرحيل من وسط آسيا (المغول) ، ثم التغيرات الواضحة في درجة حرارة أوروبا في القرن التاسع عشر ، وأخيراً التغيرات التي تفاقمت معها مشكلة التصحر في السبعينيات .

ومع هذا القساوت ، فالسمات العامة هي ارتفاع درجة

(٢) انظر جودة ، رقم ١٧ ، ص ٢٢١ مثلاً ، من ٩٢ ، ولهذه الأسباب وغيرها بحجم أغلب الباحثين عن التاريخ المطلق الدقيق للتتابع الكرونولوجي وخاصة في حالة الربط بين تاريخ الحوادث في مناطق مختلفة من العالم . انظر مثلاً : جودة ، رقم ١٧ ، ص ١١ ، والفصلين الرابع والحادي عشر . وهذه حقيقة تتصرف بها دراسات التعاقب الجيروفلوجي والجيرولوجي حتى بالنسبة للازمة والعصور الجيولوجية الرئيسية ، فمعظمها تقوم على تقديرات وتعوييمات تتضمن بعض التقريب .

- ٤١ -

الحرارة في مساحات واسعة في نصف الكرة الشمالي مما كان سائداً أيام العصر الجليدي الأخير ( فرم ) ، مما ساعد على ذوبان الجليد وتراجعه عن مساحات واسعة في نصف الكرة الشمالي ، وتكون الصحاري الحارة ، ثم ما ارتبط بذلك من ارتفاع في منسوب سطح البحر بالنسبة لمنسوبيه أيام العصر الجليدي الأخير .

وقد سبقت الهولوسين حقبة ( فرم ) الجليدية ، التي تعرف أيضاً بالعصر الجليدي الأخير . وليس من المعروف طول هذه الحقبة على وجه الدقة ، وإن كانت بعض الدراسات الحديثة ترجح أنها بلغت نحو ٩٠ ألف سنة (١) . وقد سبقت الحقبة الجليدية الأخيرة حقبة دفيئة لعلها بلغت ما يتراوح بين ١٠ و ١٢٥ ألف سنة (٢) . وعلى هذا الأساس فيمكن أن نفترض أننا مقبلون على مرحلة جليدية لعلها تشبه حقبة ( فرم ) كما يمكن أن نفترض أن هذه الحقبة ربما تكون قد أوشكت على البدء بالفهوم الجيولوجي ، إذا قلنا أن الهولوسين يمثل حقبة دفيئة ( ما بين جليدية ) . فالمحقبات الدفيئة كما يرى البعض على نحو ما ذكر تمت لنحو ١٠ - ١٢٥ ألف سنة . وهذا يعني أنه بعد عدة قرون أو ألاف قليلة من السنين قد تتغير الأحوال المناخية وأشكال المياه ومناسب سطح البحر تغيراً واضحأ بالقدر الذي يؤثر بصورة كبيرة على المتغيرات البيئية الأخرى .

ومن المعروف أن هناك دورات فلكية منها ما يتعلّق بموافق

(١) ، (٢) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٥ .

- ٤٦ -

الأرض في مدارها حول الشمس يمرور الزمن ، وبوضع محور الأرض من ( المسطح الأفقي ) للمدار . وتتغير هذه العلاقات الفلكية بمعدلات أمكن حسابها بدقة علمية ورياضية أكبر مما تم حسابه أو تقديره عن معظم التغيرات الطبيعية الأخرى . فمتلاً أمكن حساب التغير الطفيف في المركز الهندسي للمدار في دورة تبلغ ٩٢ ألف عام . كما أمكن حساب تغير في صورة دورة تبلغ نحو ٤٠ ألف سنة فيما يتعلق بوضع محور الأرض من ( المسطح الأفقي ) للمدار . كما أمكن حساب دورة يتبادل فيها سبق الخريف للربيع وسبق الربيع للخريف طولها ٢٦ ألف سنة . وهذا بحيث يستكمل وضع المحور تغيراً في توجيهه بمدار ٣٦٠ درجة . كذلك هناك دورة يتبادل فيها سبق الأوج **aphelion** للحضيض الشمسي **perihelion** ، يبلغ طولها ١٠٨ ألف سنة (٢) .

وفيما يتعلق بالاعتدالين يتجمع تأثير سبق الأوج للحضيض الشمسي ، وسبق الربيع للخريف ، فيحدث تاثير مشترك في دورة طولها ٢١ ألف سنة . وهذا يعني انه كل نصف دورة ( ١٠٥٠٠ سنة ) يتفق الحضيض الشمسي مع الصيف في نصف الكرة الآخر . ومن ثم فإن أي نقطة في العروض الوسطى او العليا من المتوقع أن تتقبل اشعاعاً شمسيًا أكثر تركيزاً في فصول **الصيف** التي تتوافق **الحضيض الشمسي** ، واسعاعاً شمسيًا أقل تركيزاً في فصول **الصيف** التي تتوافق **الأوج** . وهذا هو الحال في الوقت الراهن ، حيث أن فصل الصيف الشمالي يتفق مع وضع الأرض من **الحضيض**

(١) التوسع أنظر « سترييلر » ، رقم ٧٠ ، الفصلان الأول والثاني ،  
للماوج أنظر ص ٥٣٨ .

٤٣ -

الشمسي(١) .

ويقودنا ما سبق الى تساؤل هو : اليس من المحتمل أن الهولوسين يواافق في الطول نصف دورة التأثير الفلكي المشتركة السابقة الذكر ؟ . والاجابة بالايجاب . وهذا يمكن أخذه كمؤشر إلى احتمال اقبالنا على دورة أو مرحلة فلكية مناخية جليدية بيئية جديدة ، يكون من ميزاتها ان الصيف في نصف الكرة الشمالي يحدث عندما تقع الأرض في الأوج (أى أكثر قربا إلى الشمس) ، والصيف في نصف الكرة الجنوبي يحدث عندما تقع الأرض في الحضيض الشمسي (أى أكثر بعده بالنسبة للشمس) . وربما تبدأ هذه المرحلة بعد قرون أو بعد ألف سنة أو نحو ذلك ، وتبلغ أقصاها بعد نحو ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ سنة على وجه التقريب .

الا ان هناك بعض المبادئ والاحتمالات الخاصة بهذه المرحلة المتوقعة يمكن ان نيلورها في تسع نقاط أخرى نرتتها على النحو التالي :

١ - ذكر في هذه النقطة أنه رغم الدقة النسبية الكبيرة في كثير من التفصيات الرقمية التي بنيت عليها حسابات الدورات الفلكية ، الا أنه كلما كبر الرقم وخاصة فيما يتعلق بالزمن كان المقدار الحسابي للتقرير في الأرقام الكبيرة أكبر من المقدار الحسابي للتقرير في الأرقام الصغيرة . وقد يكون هذا قليلاً الأهمية نسبياً بالقياس الجيولوجي ، ولكنه كبير الأهمية بالقياس

(١) للتوسيع انظر « سترييلر » ، رقم ٧٠ ، الفصلان الأول والثاني ،

والموجز انظر ص ٥٣٨ .

- ٤٤ -

البشرى والبيئى المعاصر . نقول هذا للتوضيح انه على القصر النسبى جيولوجياً لهذه المرحلة الوشيكة الحدوث ( حوالي ١٠ - ١٢ الف سنة فيما ترجح أحدث الدراسات ) ، فان قولنا بيدئها قريباً في غضون عدة عقود أو الف أو الفى عام لا يريخ من الوجهة البيئية المعاصرة والمستقبلية مع أنه بالنظره الجيولوجية رقم صغير .

٢ - نوضح في هذه النقطة ان التاريخ المطلق لبدء ونهاية الدورات السابقة والتوقعة بما في ذلك الدورات الفلكية المذكورة أمر غير ثابت او غير محدد بالنسبة للتاريخ الميلادى والهجرى مثلاً ، او بالنسبة للتاريخ الفرعونى . صحيح أن هناك محاولات ودراسات عديدة للتغلب على هذه المشكلة ، ولكنها لم تحل تماماً بعد . وعلى هذا الأساس فليس من الممكن أن نحدد عاماً أو عقداً أو قرناً بعينه ستبداً فيه هذه المرحلة رغم القول بأنها اقتربت أو أصبحت وشيكة .

٣ - ان الانتقال من « الهولوسين » الى ما بعد الهولوسين » من المرجع أن يكون انتقالاً تدريجياً بحسب ما تشير اليه كثير من القرائن والأدلة الجيولوجية والجيمرفلوجية والفلكية . وعلى هذا الأساس فان قمة هذه المرحلة حيث يتحقق أكبر اختلاف بين التغيرات البيئية فيها وبين التغيرات الراهنة ستكون بعد عدة آلاف من السنين على الأقل .

وحتى لو كانت هذه المرحلة الجليدية المتوقعة كجزء من عصر جليدى أطول لن يزيد طولها عن عدة ألاف من السنين (١) ، فان

---

(١) هناك من الأدلة ما يجعلنا لا نستبعد امكان حدوث بعض التغيرات

- ٤٥ -

الوصول الى اتسد التغيرات المناخية والمائية وغيرها لمن يتحقق قبل بضعة آلاف من السنين . أما فكرة التجمد الفجائي المباغت فهي فكرة ضعيفة . ذلك أن هذه الفكرة تقوم على امكانية تزايد طول فصل التساقط الثلجي بحيث يكسو سطح الأرض لفتررة تتجاوز الشتاء وأوائل الربيع ، مما يؤدي الى تزايد انعكاس حرارة الشمس وارتداد ما يقرب من ٨٥٪ منها الى الفضاء ، فيستمر الجو بارداً وملائماً لمزيد من التساقط الثلجي ابان فصل الصيف ، الأمر الذي يعني استمراريته على مدى العام كله ، وفي غضون عدة أعوام (٧ - ١٠ أعوام ) يمكن أن يغطي السطح جليد يمتد نحو أربعة أمتار مما يعني بدء عصر جليدي بهذه الصورة المباغته (١) .

ومع أن هناك بعض الأمور التي ربما يؤخذ التجمد الفجائي كتفسير جيد لها ، الا أن أدلة التغير التدريجي على نحو ما صورنا تبدو أقرب الى الرجحان . ذلك أنه يستحيل حدوث تبريد شامل لسطح الأرض ، أو تبريد متبادل في نصف الكرة والغلاف الغازى السفلى بالقدر الذي يؤدي الى تساقط ثلجي واسع النطاق بهذه الصورة في غضون عدة سنوات . هذا وبخاصة أن الغلاف

=  
واوضحة في الأحوال المناخية والمائية وخاصة في العروض العليا بنصف الكرة ، بما في ذلك ازدياد تراكم الجليد في العروض العليا الجنوبية ، وانخفاض منسوب سطح البحر نسبياً مع تغيرات أخرى اقليمية تفصيلية بسبب عوامل محلية كالتضاريس وبعد عن المسطحات المائية .. الخ . ولكن ليس من المرجح تماماً أن العروض الوسطى والعلياً في نصف الكرة الشمالي ستنخفض حرارتها كثيراً مما هي عليه حالياً .

(١) انظر ابو العز ، رقم ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

- ٤٦ -

الغازى يتصرف بالдинاميكية السريعة وخاصة فى صورة رياح بمختلف درجات قوتها ، فضلا عن تأثير التيارات البحرية ، الخ . وفيما يتعلق بتقسيم وجود بعض حيوانات المستودون mastodon مطحورة فى الجليد فى وضع تقف فيه على حوافرها ، مع احتفاظها باعشاب غير تامة الهضم فى معدتها ، فإن هذا لا يكفى كدليل على حدوث تغير عالى مفاجئ فى درجة الحرارة . كما أنها يمكن أن تكون قد نقلت بواسطة عوائق قوية من بيئتها الطبيعية – وهى لا شك لم تكن بعيدة – إلى مناطق ثلوجية أو جليدية ، وترافق عليها مزيد من الثلج فى موضعها الجديد . كما أتنا نعرف أن هناك بعض عمليات التجمد والذوبان بين الليل والنهار عند هوامش الجليد ، وهذا مما يفسر إمكان انتقال هذه الحيوانات بعد أن دفقت لسبب ما ، مع المياه الجاربة من مواضع قريبة إلى مناطق يغطيها الثلج أو الجليد وطمرت فيها .

٤ - من المرجح أن المرحلة المقبلة هذه لن يتغير فيها أجمالى التسخين تغيرا كبيرا . وإذا حدث بعض التغير فلن يكون ذلك مرتبطا بمتوسط تأثير الدورتين الفلكيتين سابقته الذكر ، أو بدورات أخرى أطول زمنا ، بقدر ما يتصل بمتغيرات أخرى كتفاوت الأشعاع الواصل إلى الغلاف الغازى لأسباب تتعلق بالعمليات الفيزيائية الكبيرة في الشمس . من أهم هذه العمليات مثلا زيادة وتكرار الوهج الشمسي مما يزيد من الأشعاع الواصل إلى الأرض وحدوث sun spots داكنة مما يقلل من الأشعاع الشمسي المنبعث إلى الأرض .. الخ .

---

(١) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

ذلك مما يقلل من الجمالى التسخين فى الغلاف الغازى الراجع الى الاشعاع الشمسي ازيد بيكار نسب بعض الغازات مثل ثاني اكسيد الكربون . بينما هناك اعتقاد بأن زيادة ثانى اكسيد الكربون فى الغلاف الغازى تساعد على حدوث التسخين بتاثير ما يشبه فعل الصوبية الزجاجية . وقد قدر أنه بانخفاض كمية ثانى اكسيد الكربون إلى نصفها فان متوسط حرارة سطح الأرض يقل بنحو ٧ درجات فهونهايتية ، او أقل قليلاً من أربعة درجات مئوية (٢) . ونظراً لزيادة مبعثات ثانى اكسيد الكربون في القرن العشرين عموماً ، وفي العقود الأخيرة خصوصاً ، مع انكماش الغطاء النباتي بوجه خاص ، فإن افتراض ازيد بيكار درجة الحرارة بزيادة ثانى اكسيد الكربون في الجو في العقود المقبلة بفعل تاثير الصوبية افتراض له بعض القوة ، إلا أن هذا الافتراض يمكن التقليل من قوته على أساس عديدة سنعرض لأهمها تباعاً .

٥ - أن المتغيرات المؤثرة في التسخين أو التبريد العام كثيرة جداً ، ومتباينة التأثير والتاثير ، وكثير منها يساعد على التسخين العام ، وكثير منها يساعد على التبريد العام في نفس الوقت . وهذا مما لا يساعد على انفراد متغير بعينه أو عدد من المتغيرات في احداث التبريد العام أو التسخين العام . وهذا مما يساهم مسامحة فعالة في تحقيق درجة من التوازن والاستقرار الحراري فيما يتعلق بالخصائص الحرارية الرئيسية للغلاف الغازى . كما أنه يقلل من المغالاة في الدور المتوقع لزيادة تأثير غاز ثانى اكسيد الكربون في الغلاف الغازى .

(٢) لمزيد من التفصيلات انظر « سترييلر » رقم ٧٠ ، ص ص ١٧٤ -

١٧٥ ، ص من ٥٣٧ - ٥٣٩ .

٦ - رغم توقعنا لعدم حدوث تغيرات ملموسة في درجة حرارة الغلاف الغازى لبضعة عقود أو حتى لألف سنة مقبلة ، فإن الأدلة تشير إلى احتمال ظهور تغيرات أو اختلافات مكانية واضحة في درجة حرارة سطح الأرض ، والجزء السفلى من الغلاف الغازى مع ما يصاحب ذلك من تغيرات في أشكال المياه على سطح الأرض . فادا قلنا ان (الهولوسين) قد انتهى او سينتهي بعد نحو الفا و المائة من التقويم الميلادي ، فانه من المتلا على وجه التقرير بحسب ما أشرنا اليه من قبل ، المتوقع ان تحدث تغيرات مكانية على سطح الأرض والأجزاء السفلية من الغلاف الغازى لبضعة أسباب أهمها تغير درجة تردد الأشعة الشمسية في العروض العليا من نصف الكرة . فالعروض العليا في نصف الكرة الشمالي ستتغير أحوالها بحيث يكون متباينها هو فصل الصيف الحالى ، وستتركز الأشعة في هذا الوقت على العروض العليا في نصف الكرة الجنوبي حيث يكون الصيف الجنوبي . وهذا مما يساعد على أن اجمالي ما تتلقاه العروض العليا في نصف الكرة الشمالي طوال العام سيزداد نسبيا لتتضارف هذا السبب مع وجود الأرض في الأوج أثناء الصيف الشمالي (أى تكون العروض العليا صيفا عرضة لحرارة أكبر بسبب تغير وضع المحور بالنسبة للشمس مع وقوع الأرض على مسافة أكثر قربا إلى الشمس ) . والعكس سيأخذ في الحدوث بالنسبة للعروض العليا في نصف الكرة الجنوبي ، بحيث يكون اجمالي ما تتلقاه هذه العروض سنويا أقل مما هو الحال عليه حاليا . \*

ويشير هذا إلى احتمال قوى هو توقف ذوبان جليد أنتاركتيكا حتى زيادة نموه تدريجيا على غير ما يعتقد البعض (١) . هذا

(١) انظر رأى « فونج » على وجه الخصوص ، رقم ٤٥ ، فهو برجح أن جليد أنتاركتيكا سيأخذ في الذوبان قريبا .

على حين أن ذوبان الجليد في العروض العليا الشمالية سيستمر وربما يزداد معدله في هذه المرحلة المقبلة . ولا يسهل تقدير زيادة التثليل في العروض العليا الجنوبيّة وقلته في العروض العليا الشمالية لأسباب مختلفة . من بين هذه الأسباب مثلاً أنه رغم توقع زيادة ذوبان جليد العروض العليا الشمالية فإن كميات الجليد في هذه العروض والسطح الجليدي المعرض للتسخين أقل بكثير منه في العروض العليا الجنوبيّة ( انتركتيكا ) . كما أن معدل ازدياد هذا الذوبان يمكن أن يكون أقل بمرور الوقت بسبب اطراد انكماش السطح الجليدي المعرض للتسخين . كذلك من بين هذه الأسباب احتمال تدخل عوامل أخرى كبعض التغييرات في نظام الرياح وخصائصها ، والتغيرات البحرية ، ونسبة الملوحة .. الخ في أحداث بعض التعديلات في هذه الصورة العامة .

٧ - على ضوء ما سبق فان هناك ترجيحاً لذوبان جليد العروض العليا والوسطى الشمالية . ويضاف إلى ما سبق تعزيز آخر ، يمكن في أن اليابس في نصف الكرة الشمالي أكبر من اليابس في نصف الكرة الجنوبي . ونظراً لهذا ، مع وجود العروض العليا والوسطى صيفاً في وضع « أقرب » إلى الشمس لوقوع الأرض في الأوج مع ميل المحور باتجاه الشمس كما ذكر من قبل ، فإن ظواهر التفاوت المناخي ستزداد بما هي عليه في العصر الحديث . فمثلاً سيزداد المدى الحراري السنوي ، ويزداد التفاوت في معدلات التبخر وفي معدلات التساقط كما يحتمل أن تزداد ظواهر الشذوذ المناخي في تلك العروض بوجه خاص ، وفي نصف الكرة الشمالي بوجه عام .

٨ - من المرجح أن التغييرات الفعلية في كمية البحار ستكون

- ٥٠ -

قليلة ما دامت الظروف لن تساعد فيما نرجح على ذوبان جليد القارة القطبية الجنوبية ( انتركتيكا ) بوجهه خاص ، بل ربما تساعد على زيادة هذا الجليد سماكا واتساعا . وفي مقابل ثبات أو زيادة جليد نصف الكره الجنوبي ، فمن المرجح أن تساهم المناطق الباردة الشمالية بنسبة أكبر في تعويض مياه البحار . وعلى أساس الظروف المتوقعة المختلفة يمكن القول أن التغيرات في العقود المقبلة ، وربما في عدة قرون مقبلة لن تكون كبيرة فيما يتعلق بكمية مياه البحار ، ولن تحدث تغيرات واسعة النطاق في العلاقة بين الماء واليابس .

٩ - يتبيّن من النقاط الثلاثة السابقة أن هناك من المؤشرات التي بنيت على بعض الأسس العلمية ، ما يجعلنا لا نستبعد تعرض جليد نصف الكره الشمالي للذوبان مع ارتفاع حرارة العروض الوسطى والعليا الشمالية بصفة عامة . وفي نفس الوقت هناك أدلة كرونولوجية وجيرفلوجية منها ما يشير إلى احتمال اقبالنا على فترة جلدية يمتد الجليد إبانها على مساحات أوسع وسمك أكبر في العروض الشمالية . وعلى هذا الأساس ، لا يصح لباحث أن يجزم بالتغييرات التي يمكن أن تحدث بعد عدة عقود أو عدة قرون في توزيع الجليد وسمكه على اليابس ، وما يترتب على ذلك من علاقات بمستوى سطح البحر والتغيرات البيئية الأخرى .

### ثالثا - فتحة الأوزون :

ننتقل الآن إلى مناقشة موجزة حول ظاهرة فتحة الأوزون التي تتركز في المنطقة القطبية الجنوبية مع إبراز التفسير العلمي الذي يلوح للباحث حول هذه الظاهرة . ثم نشير بايجاز أيضا إلى

ما يلوح للباحث من بعض احتمالات التغير في معدلات التلوث وفى بعض توزيعاته الجغرافية في العقود المقبلة .

ففيما يتعلق بثقب أو فتحة الأوزون يمكن أن نبدأ بالقول أن تكونه ليس سبباً مباشراً وليس نتيجة مباشرة للتقلبات المناخية التي نشهدها منذ عقدين تقريباً . فقلة غاز الأوزون في الغلاف الغازى أو زيادته يتصل أكثر بجانبين آخرين . الجانب الأول هو التلوث بعملياته الكيماوية المختلفة ، وخاصة تلك التي تؤدي إلى انبعاث غازات معينة تعرف تجاريًا بالفريونات ( مركبات الكلور . والكلوروكربونات ) التي تتفاعل مع الأوزون فتؤدي إلى تفككه . أما الجانب الثاني فهو تلك العمليات الكيماوية - الضوئية التي تحدث في الغلاف الغازى والتي تساعد على توازن نسبة الأوزون ( وغيره من الغازات ) في الغلاف الجوى . وتستمر سلسلة التفاعلات الكيماوية الضوئية التي تؤدي إلى تفكك الأوزون أو توليده بصورة منتظمة ومتزنة إلى حد كبير يحتفظ خلالها الأوزون بكمياته وتوزيعاته في طبقة مميزة من طبقات الغلاف الغازى ، إلا فيما ينبع من اضطراب بسيط نتيجة للنشاط الدورى للشمس ليعود الأوزون إلى الازان مرة أخرى .

ونظراً للتوسيع الكبير في استعمال الفريونات وانبعاث هذه الغازات في الجو فيرى البعض أنها المسئول الرئيسي عن النقص في نسبة غاز الأوزون بالغلاف الغازى في العقود الأخيرة . ذلك لأن هذه الغازات تتفاعل مع الأوزون فتؤدي إلى تفككه . ونتيجة للسرعة النسبية لتراكم هذه الغازات في الجو فيبدو أنها تفوقت بصورة ملموسة في بعض المناطق على العمليات الكيماوية الضوئية الطبيعية التي تساعد على حفظ التوازن الديناميكي لكونات الغلاف الغازى بما فيها الأوزون .

وهناك بعض الملاحظات حول نقص الأوزون من المستحسن تلخيصها على النحو الآتي :

١ - أن أشد نقص في الأوزون هو ما سجل فوق منطقة القطب الجنوبي حيث توجد محطة جوية في خليج هالى بالقاره القطبية الجنوبية أنشئت عام ١٩٥٧ (١) . فقد سجلت قراءات هذه المحطة أن هناك نقصا في تركيز الأوزون بلغ نحو ٤٠٪ منذ إنشاء المحطة . ومن الطبيعي أنه لا يجب أن يستبعد أن هذا النقص كان موجودا قبل إنشاء المحطة . ويعتقد الباحث أنه موجود منذ وقت طويل جدا لأسباب تتعلق بالدودامة القطبية الجنوبية شبه المترکزة على منطقة القطب الجنوبي على النحو الذي سنشير إليه في النقطة التالية . الا أنه من الملفت للنظر على كل حال أن يتركز النقص في تركيز الأوزون على منطقة القطب الجنوبي ، بينما لا يتضح تركيز في نقصه على نحو مشابه في بقية طبقة الأوزون حول الكره الأرضية . ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال ما يرجحه الباحث من قلة في تركيز الأوزون أيضا فوق منطقة القطب الشمالي رغم أن ذلك لم يثبت بعد على أساس قياسات فعلية (٢) .

٢ - أن حقيقة تركيز الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبي

---

(١) في هذا التاريخ توجهت أكبربعثة عالمية (عشرة آلاف شخص) لإجراء مسح واسع النطاق للقاره الجنوبيه ، وتم في ذلك الوقت إنشاء هذه المحطة الجوية ، يتضح هذا في «لوودر» وآخرين ، رقم ٥٨ ، مجلدا، «انتاركتيكا» .

(٢) أفادت بعض الاتياء الإذاعية في اواخر مارس بوجود فتحة أوزون فوق القطب الشمالي أيضا .

- ٥٣ -

تشير الى أن هذا النقص في التركيز لا يرجع كما يميل الغالبية الى تأثير تركز الفريونات في اعمالى التربووسفير ولكن يرجع بدرجة أقوى - فيما يرى الباحث - الى تأثير الدوامة الهوائية القطبية ، مع هبوط الهواء الى أسفل ، في تشتيت الغاز الى حد ما، وعدم تركزه في مستوياته المعروفة في اعمالى التربووسفير ( ٢٠ - ٢٥ كم ) بوجه خاص فوق مستوى سطح الأرض ) . ذلك أنه بدوران الأرض فوق كل من المنطقتين القطبيتين دوامة هوائية ، تتركز فوق كل من القطبين . وهذا يعني أمرين : الأمر الأول هو توزيع الأوزون رأسيا في الجو دون تركز على ارتفاعات محددة ، والأمر الثاني هو تمركز النقص على هيئة فتحة أو ثقب فوق كل من القطبين .

٣ - من السهل تفسير « اختفاء » - أو على الأصح - تغير موقع نقص الأوزون هذا الى مواقعين آخرين لا ينطبقان على القطبين تماما تبعا للتغيرات الفصلية في موقع هبوط الهواء من اعمالى التربووسفير الى سطح الأرض في المنطقتين القطبيتين . ففي الربيع والخريف يكون هبوط الهواء عند القطبين تقريبا . أما في الشتاء والصيف فيختلف موقع الهواء الهاابط الى سطح الأرض حيث يبتعد عن القطبين .

٤ - بالرغم من تركز انتاج واستهلاك معظم الفريونات في المناطق المأهولة من العالم وخاصة الدول الصناعية ، فإنه لم تظهر ثقوب مشابهة في أي مناطق أخرى ، كما أنه ليس من المتوقع أن يظهر مثل هذين الثقبين في مناطق أخرى مستقبلا . ويرجع هذا بصفة رئيسية الى عدم وجود دوامة كبيرة ( شبه ثابتة ) فوق أي منطقة أخرى من العالم كالتي توجد على كل من القطبين .

٥ - ربما يساهم نقص الأوزون - ولكن بدرجة ضئيلة - في رفع درجة حرارة التروبوسفير ، وبالتالي يساهم في زيادة تراكم الغبار والأدخنة ، وبخار الماء في الجو . إلا أن هذا التراكم سيكون في حدود معينة ومحدودة جدا ، نظرا لأن الأدخنة والغبار وبيخار الماء تساهم في تقليل الاشعاع الشمسي الوافصل إلى الأرض ، (أى زيادة الألبيدو ) . وهذا يعني أنه يمكن أن يتحقق بعض التوازن في هذه العلاقات التفصيلية . ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا افترضنا أن المساحة التي يقل فيها الأوزون بصورة ملموسة تغطي كل قارة انتركتيكا مثلا أو نحو ذلك ، وكذلك منطقة مساوية لها تقريبا فوق المنطقة القطبية الشمالية ، فهما معا لا يشكلان إلا جزءا محدودا من مساحة غطاء الأوزون المنتشر في أعلى التروبوسفير حول بقية الكره الأرضية . وعلى ذلك فيمكن أن نتوقع أن مساهمة نقص الأوزون في رفع درجة الحرارة لن تكون ذات فاعلية تذكر تقريبا . كما أنه إذا كان لها بعض التأثير في ذلك فسيقتصر توزيعه على المناطق القطبية ، بحيث يستنفد معظم التسخين في تقليل التساقط الثلجي أو في زيادة ذوبان الجليد بنسبة ضئيلة في هاتين المنطقتين .

٦ - يعتقد الكثيرون أن نقص الأوزون في المنطقة القطبية سيساهم في وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض . ولهذه الأشعة تأثير ضار أو مدمر على بعض التغيرات البيئية الأخرى . فهي مضرة جدا بالنسبة لبعض النباتات وبعض الطحالب وحيدة الخلية وبعض أنواع الأسماك . كما يتوقع البعض حدوث بعض الأضرار الصحية في الجسم البشري وخاصة الأمراض الجلدية . ومن المتوقع أنها ستزيد من التفاعلات الكيميائية مع مواد كيماوية مصنعة مثل الألوان الزيتية وبعض المواد البلاستيكية

.. الخ ، الا أنه كما سبق القول ، من المتوقع أن يكون وصول الأشعة فوق البنفسجية مقتضرا على المناطق القطبية وحدها تقريبا ، وهي مناطق تقل فيها مظاهر النشاط البشري ، وتقل فيها كذلك الكائنات الحية الأخرى الى حد كبير .

٧ - من الثابت أن هناك عديدا من العمليات الكيماوية والضوئية ، كما سبق التلميح ، يتولد بواسطتها الأوزون . وفي نفس الوقت هناك كثير جدا من العمليات الكيماوية والحيوية على سطح الأرض وخاصة في البحار والمحيطات مما يساهم في احداث التوازن في نسبة الغازات بالجو . وإن من يراجع بعض ما كتب عن هذه العمليات التي لازال الكثير منها مجال بحوث ودراسات مقترحة مستفيضة (١) ، يجد أنها عمليات لا حصر لها من ناحية وأنها عمليات نشطة ومستمرة . وعلى هذا الأساس فيمكن القول أن تعويض الفاقد من الأوزون أمر ممكناً جدا وليس بطبيعة الحال بالقياس البشري . وإذا تذكّرنا أن انخفاض تركيز الأوزون فوق القطبين يعزى بصفة رئيسية فيما يرى الكاتب إلى دوران الأرض حول محورها ، وبالتالي وجود دوامتين هوائيتين على القطبين كما سبق شرحه ، فإن هذا يقودنا إلى القول بأن كل هذه الحقائق تعنى إمكان احداث التوازن بصورة سريعة .

#### رابعا - أحوال التلوث : Pollution

أما عن احتمالات التغير في مقدار التلوث وبعض توزيعه الجغرافية في العقود المقبلة فهي احتمالات متعددة ، ولكن هناك

---

(١) راجع رقم ٦٧

بعض الأسس العامة التي يمكن من خلالها توقع بعض الاحتمالات المرجحة في هذا الجانب بالنسبة لتلك العقود . ولعله من المستحسن فيتناول هذا الجانب أن نستعرض أهم العوامل التي ستظل فعالة في زيادة التلوث لعقود مقبلة عديدة على الأقل ثم ننطرق إلى أهم مظاهر التلوث المرتبط بتلك العوامل ، مع إشارات ما أمكن إلى توزيعها الجغرافي ولو بشيء من التقرير .

وفيما يتعلق بعوامل استمرار التلوث وزيادته في العقود المقبلة فأولها زيادة سكان العالم المستمرة . فهذه الزيادة عامل محوري يرتبط به كثير من العوامل أخرى التي تزيد من التلوث وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من التوسيع الزراعي الرأسى وما يرتبط به من استعمال المخضبات والمبيدات الكيماوية وغيرها . كذلك فإن بعض حالات التوسيع الأفقي الزراعي في بعض المناطق الغابية تقوم على حرق النبات الطبيعي أو إزالته لاستخدام الأرض في الزراعة ، وغالباً لا تكون مساعدة النباتات المزروعة في تعويض الغلاف الغازى بالاكسجين مع امتصاص ثاني أكسيد الكربون بقدر ما يساهم به الغطاء النباتي الطبيعي .

وترتبط أيضاً بالزيادة السكانية الحاجة إلى مزيد من الطاقة . وليس في الامكان في المستقبل المنظور أن تتوفر الطاقة النظيفة لكل أو معظم دول العالم ، بل سيظل الاعتماد على مصادر الطاقة الحفريّة كبيرة حتى بالنسبة للدول المتقدمة . كما أن استعمال الأخشاب والأعشاب كوقود لا زال قائماً في بعض الدول والمناطق المختلفة في أفريقيا وأسيا .

ومن الواضح أذاء هذه التأثيرات إن تساهُم الزيادة السكانية .

في استمرار زيادة التلوث في العقود المقبلة بمعدل قد لا يقل عن مساحتها في ذلك في العقود القليلة الماضية . هذا وبخاصة أنه ليس هناك بوادر تبشر بتوقف الزيادة السكانية للعالم أو بانخفاض معدلها انخفاضاً ملحوظاً .

عامل آخر محوري هو زيادة التمدن (التحضر، urbanization) أو نسبة سكني المدن إلى مجموع سكان الدولة . فسوف تستمر هذه النسبة في الازدياد في كل دول العالم، مع احتمال زيادتها بمعddلات أكبر في الدول النامية . ومن المعروف أن المدن تتطلب شبكة من الصرف الصحي الذي يتغذى معظمها غالباً إلى الانهار أو المصارف المجاورة ، أو إلى المياه الأرضية في منطقة المدينة ، أو إلى مياه البحار القريبة . ومن الثابت أن مياه الصرف الصحي تحتوى على كثير من المواد الكيماوية التي تزيد من تلوث المحتوى البيئي كالمنظفات الحمضية، والقلوية ، والمواد ذات الأصل البترولى وغيرها .

وفضلاً عن شبكات الصرف الصحي ، فهناك بعض التلوث الذي تساهم به مخلفات أخرى غير سائلة أهمها الفضلات المنزلية (القمامة) . ومهما كانت أشكال التخلص من القمامات فإنها تساهم بنسبة ما في زيادة تلوث الوسط البيئي في المدينة وما حولها . كما أن الغازات المنبعثة من وسائل النقل الميكانيكي ، وما تساهم به محطات غسيل وتشحيم السيارات .. الخ . يزيد من التلوث البيئي حتى في المدن غير الصناعية . وليس من المتوقع بالنسبة للمدن الكبيرة والمتوسطة في دول العالم المختلفة أن يتم الاستغناء قرابةً عن وسائل النقل المذكورة وخاصة السيارات . أما بالنسبة للمدن الصغيرة فيمكن التقليل من استعمال هذه الوسائل . إلا أنه مما يذكر أنه من الصعب أن تتجه السياسات الحكومية لدول العالم

إلى نشر مدن صغيرة الحجم في المساحات الريفية أو قليلة السكان بصورة سريعة . كما أن ما يمكن أن يتم في بعض الدول قد لا يسهل تطبيقه في دول أخرى لأسباب مختلفة . ففكرة المدن الجديدة في مصر مثلاً فكرة محمودة ، كما أنها مدن صغيرة لم تساهم في تلوث البيئي فضلاً عن ميزاتها الأخرى المعروفة . ولكن ليس من المتوقع في غضون عقدين مثلاً أو ثلاثة أن ينشر عدد كبير جداً من مثل هذه المدن في بقية الأراضي المصرية خارج السهل الفيوضي والدلتا لأسباب عديدة من بينها طبيعة وقيمة الموارد الطبيعية المحلية ، وتوفر المياه اللازمة لاستهلاك المدنى . والوظيفة التي ستقوم بها كل من هذه المدن ، واعداد العمالة المناسبة للاستقرار في هذه المدن ، ورأس المال اللازم لانشاء هذه المدن على الأقل في مراحلها الأولى .

وعلى هذا الأساس ، فإن الاتجاه الأكثر وضوحاً في معظم دول العالم الأقل هو زيادة نمو المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة القائمة بالفعل . وهذا يعني استمرار زيادة التلوث في الوسط البيئي لهذه المدن وما حولها .

وهناك من المؤشرات ما يوضح زيادة نسبة التمدن في معظم الدول النامية ، وما يشير إلى ترجيح استمرار هذه الزيادة في العقود المقبلة . وهذا يعني أن هذه الدول ستزداد فيها تدريجياً ظاهرة التلوث المدنى للوسط البيئي زيادة ملحوظة في المستقبل .

عامل محوري ثالث سيزيد من التلوث البيئي هو صعوبة التحول فجأة عن النمط الصناعي القائم في الدول الصناعية ، مع ترجيح زيادة التصنيع في الدول الأقل تقدماً . والمسألة الأولى واضحة لا تحتاج لتوضيح كبير . أما فيما يتعلق باحتمال زيادة

التصنيع في الدول الأقل تقدما في العقود المقبلة فيمكن أن نشير  
إليه ولو بایجاز .

فالدول الأقل تقدما ، أو الدول النامية ، في حاجة ملحة أكثر  
لزيادة دخلها القومي . وتعتبر الصناعة خاصة أهم الطرق لتحقيق  
هذه الزيادة بالنسبة لمعظم هذه الدول . ونظراً لامكانية تنمية  
الصناعات البسيطة التي تناسب ظروف هذه الدول من سهولة نقل  
التكنولوجيا إلى حد ما مما كان الحال عليه فيما مضى ، ففي الامكان  
احداث بعض التقدم الصناعي وخاصة إذا توفرت امكانيات  
رأسمالية معقولة .

ومن الواضح أن التنمية الصناعية بالدول النامية ستقوم  
غالباً بالاعتماد على مواد الوقود الحفري في المقام الأول . هذا  
مع احتمال زيادة مساهمة الطاقة الكهربائية في بعض الدول ،  
وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية .  
وإذا كانت الطاقة الكهربائية نظيفة إلى حد كبير ولا تسهم مساهمة  
فعالة في التلوث البيئي فإن الوقود الحفري يساهم في ذلك بقدر  
كبير . وعلى هذا الأساس فمن المرجح أن يزداد معدل التلوث  
في هذه الدول في العقود المقبلة . وبالاضافة إلى ذلك فإن هذه  
الدول سيزداد بها الانتاج الصناعي الكيماوي كالغازات المنبعثة  
من المصانع والمعامل ، ومواد التنظيف وغيرها من المواد الكيماوية .

أما بالنسبة للدول الصناعية فهي لازالت تعتمد على الوقود  
الحفري بنسبة كبيرة ولا يسهل أن تتحول عن ذلك بسرعة كافية رغم  
أن كثيراً منها اتجهت إلى استعمال الطاقة النووية . والحقيقة  
أن توليد الطاقة النووية واستعمالها يرتبط بها كثير من مظاهر

- ٦٠ -

التلوث . ففضلا عن حوادث انفجار المفاعلات النووية وما تسببه من تغيرات خطيرة في التركيب الغازى والمائى والحيوى على المدى القصير والطويل ، فان مخلفات الوقود النووي تمثل مشكلة من حيث كيفية التخلص منها والأماكن التي تدفن فيها هذه المخلفات .

وخلاصة هذه النقطة ان التلوث المرتبط بالتطور الصناعى فى العقود المقبلة يشير الى انه لن يقل او انه سيزداد عموما بالنظره العالمية ، مع تغير فى التوزيع الاقليمى لمقدار ونوع التلوث بحسب أنواع الصناعات وأنواع الوقود المستعمل .

ومن الجدير بالذكر انه من المرجح ان تقل التجارب النووية فى ضوء الشعور العالمى المتنامى بخطورة هذه التجارب فى المساهمة فى التلوث البيئى المباشر بصورة خطيرة . كما أصبح من المعروف أنها تحدث تغيرات بطيئة نسبيا ، ولكن هذه التغيرات تساهم فى احداث بعض التغيرات الكيماوية فى الغلاف الغازى وفي الغلاف المائى وعلى اليابس . و اذا كانت الدول التى تقوم بهذه التجارب النووية تتجه الى مواضع بعيدة لاجرائها مثل انتركتيكا او سيريا او المناطق الصحراوية النائية ، او فى اعمق المحيطات .. الخ ، فان ذلك لا يعني انعدام خطورة هذه التجارب فى المساهمة بصورة خطيرة فى مظاهر تلوث مختلفة . وفي ضوء الاقتتال المتزايد بين الدول والشعوب ، بأن معظم عمليات التلوث المحلى تشتراك كلها فى المساهمة فى تلوث الغلاف الغازى والغلاف المائى ، والمحتوى الحبوى كله ، فمن المتوقع أن تقل التجارب النووية فى العقود المقبلة ، اذا كانت هناك نوايا صادقة وتعاون حقيقى من أجل ذلك .

كما ستتجه الدول الى استغلال الطاقة النظيفة كالطاقة

الشمسية وطاقة الرياح والأمواج .. الخ . الا أن المؤشرات والظروف الجغرافية ترجع أن نصيب هذه الطاقة النظيفة من الطاقة اللازمة لاستمرار الحياة في المدن على اختلاف وظائفها ، ولتنمية الزراعة والصيد .. الخ . سوف يظل نصيباً متواضعاً لبضعة عقود على الأقل . وهذا مما يعني استمرار ازدياد التلوث في العقود المقبلة في العالم بصفة عامة .

وهكذا بعد تناول ما هو مرجع حول استمرار فاعلية العوامل الموربة الرئيسية في استمرار زيادة التلوث ، لعله من المستحسن أن نشير بايجاز إلى الأحوال المتوقعة للغلاف الغازى ، وللمحيطات والبحار ، ول المياه على اليابس ، وكذلك الأراضي الزراعية والصحراوية والجلدية في العقود المقبلة .

بالنسبة للغلاف الغازى يمكن القول أنه أكثر ديناميكية من الغلاف المائي نظراً لسرعة الرياح عموماً في التروبوسفير والاستراتوسفير من التيارات البحرية وغيرها من أشكال المياه البحرية المتحركة . وبالإضافة إلى هذا فهو يتضمن كثيراً من العمليات الكيمائية - الضوئية ، بالإضافة إلى تقبله لغازات وعناصر مختلفة من الغلاف المائي ، ومن سطح اليابس . ويشتراك كل هذا في عمليات كثيرة جداً بعضها معروف وبعضها غير معروف فيما يبدو بحيث يساعد هذا على عدم التراكم السريع وبنسبة كبيرة لعنصر أو غاز ما بقدر لا يتناسب وامكانات تواجده أو تولده في الطبيعة .

وفي ضوء هذه الديناميكية الكبيرة يمكن القول أن الغلاف الغازى يحتفظ لفترات طويلة بالتوازن ولا يتغير محتواه ونظامه العام إلا تدريجياً جداً .

ومن الصحيح أن نسبة انتعاش الغازات والعناصر الملوثة ازدادت وضوحاً في العقود الأخيرة ، إلا أنه ليس من المؤكد رقمياً أنها ساهمت في تغيرات هامة في محتوى الغلاف الغازى ككل ، حتى لو أخذنا ما أسمى بثقب الأوزون في الحسبان . وقد سبق أن أوضحنا التفسير الأقرب إلى الصحة فيما يتعلق بانخفاض تركيز الأوزون بالمناطق القطبية على أساس لا ترتبط في المقام الأول بالتلؤث الغازى . خلاصة القول أن الغلاف الغازى لن يتعرض بسرعة ، أي خلال عدة عقود أو عدة قرون للتغيرات هامة تتعكس على المظاهر الحيوية على سطح الأرض وفي البحر . هذا مع اعترافنا بإمكان ارتفاع التلويث بصفة عامة في العقود المقبلة على نحو ما أوضحنا . فالغلاف الغازى يكتسب توازننا ديناميكياً مستمراً بفعل العوامل التي سبق شرحها ، كما أنه سميك جداً بالقدر الذي يستوعب الارتفاع المتوقع في كميات الغاز والعناصر المنبعثة من الكمة الأرضية بسبب العوامل المحورية التي سبق الكلام عنها .

أما بالنسبة للمحيطات والبحار فمن الملاحظ أن المياه الشاطئية أكثر عرضة للتلوث أكثر مما هو بالنسبة للأجزاء بعيدة عن السواحل . ذلك أن المناطق الساحلية يتركز فيها نشاط بشري أوسع نطاقاً . فهناك كثير من الموانئ والمدن الساحلية . فضلاً عن الانهار التي يأتي الكثير منها - وخاصة أنهار المناطق الصناعية - بمواد ملوثة متنوعة .

ذلك يلاحظ أن البحار الضيقة كبحر الشمال والبحر المتوسط والخليج العربي تتعرض لبعض عمليات التلوث ، وخاصة بواسطة ناقلات النفط . وقد ازدادت المواد الملوثة في الخليج العربي الثناء الحرب العراقية الإيرانية وخاصة على هيئة مواد بترولية فضلاً

- ٦٢ -

عن تدمير بعض الكائنات البحرية بسبب العمليات العسكرية مما غير الى حد ما من المحتوى الايكولوجي ، وان كان هذا التغير كان في مواضع محدودة نسبيا وليس في كل الخليج العربي .

وبالنسبة للمساحات البعيدة عن اليابس فمن الواضح أنها أقل عرضة لعمليات التلوث . هذا اذا استثنينا بعض ما اعلن عنه من تأثير التجارب النووية في اعمق المحيط وخاصة المحيط الهادئ .

ولا ترجع القلة النسبية للتلوث في المحيطات الى اتساعها فقط ، وإنما ايضا لشدة عميقها ، وبالتالي كمية ما تحتويه من المياه ( حوالي ٩٧٪ ) من اجمالي مياه الدورة المائية . ويضاف الى ذلك بطبيعة الحال بعض العمليات الكيماوية والحيوية التي ربما تساعد على التوازن وهي عمليات كثيرة جدا لا زالت الابحاث بقصد معرفة طبيعتها وتصنيفاتها (١) . ونظرا لذلك فربما يكون من الصحيح أن نتوقع أن التغير في النظام الايكولوجي المحيطي لن يكون سريا ، وقد يؤثر اتزانه النسبي في تقليل تأثير التلوث المرتبط بالنشاط الصناعي بوجه خاص .

التلوث على اليابس ، فيلاحظ أنه أكثر وضوحا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وبخاصة ما يرتبط منها بزيادة النشاط الصناعي . فمن الثابت أن المدن الصناعية والمدن عالية التزاحم بشكل عام تساهمن بنسبة كبيرة من التلوث سواء في صورة صرف صحي أو في الصور المختلفة للتخلص من القمامه ،

---

(١) انظر رقم ٦٧ .

أو فى صورة السوائل والغازات الملوثة التى تنتج عن العمليات الصناعية ، كغاز ثانى أكسيد الكربون .. الخ . من عوادم السيارات . ويتركز هذا التلوث فى الهواء المحيط بمنطقة المدينة ، وفي التربة والمجارى المائية التى تجاور المدينة . وإذا كانت الصورة المباشرة للتلوث تتركز فى منطقة المدينة ، فان هناك اختلاطا أقل سرعة بالغلاف الغازى وبمياه التربة و المياه النهر أو الأنهر المجاورة بحسب ما نعرفه عن الحركة المستمرة فى الغلاف الغازى وفى الدورة المائية .

كذلك فان الأراضى الزراعية التى تستعمل فيها المخصبات الكيماوية على نطاق واسع ومبيدات الآفات تزداد بها نسبة التلوث عنها بالنسبة للأراضى التى يقل فيها نسبيا استعمال هذه المواد . ونظرا لازدياد محاولات التوسيع الرأسى فى الدول الزراعية ذات الكثافة العالية ، فان هذه الدول قد لا تستغنى بسرعة عن استعمال المواد الكيماوية فى التسميد ، وابادة الآفات . و مما ينبغى التنبيه إليه ، أن الصرف الصحى الذى أصبح ملزما لتحول بعض القرى فى مصر إلى مدن صغيرة ، وبعض المدن الصغيرة إلى مدن كبيرة بشكل مسألة هامة ينبغى التعامل معها بطريقة مناسبة . ذلك أن هذه المدن الصغيرة والمتوسطة أصبح الكثير من صرفها الصحى يتجه إلى الترع والمصارف المجاورة . وهذا مما يزيد من تلوث هذه الترع والمصارف ومما يؤثر بطريقة غير مباشرة على الأراضى الزراعية ، وخاصة كلما اتجهنا شمالا على طول السهل الفيضى والدلتا .

خلاصة القول بالنسبة للتلوث فى المناطق عالية الكثافة أن أشد المناطق تلوثا هى المناطق الصناعية ، وأن المناطق الزراعية

- ٦٥ -

التي تستعمل فيها المغصبات الكيماوية والمبيدات مع تحول بعض التجمعات السكنية الى تجمعات اكبر بدون صرف صحي في صورة أنابيب الى مناطق بعيدة ، هي من أعلى المناطق عرضة للتلوث على اليابس .

وهناك عمليات تلوث أخرى تمثل في حرق النبات الطبيعي على نطاق واسع كحرق الغابات ، او اجتثاث بعض الأشجار .. الخ . فهذا ما يقلل من نسبة الاكسجين ويزيد من نسبة ثاني اكسيد الكربون في الجو . ولكن هذا لايساهم بصورة كبيرة في تلوث التربية والوسط المائي المجاور . الا أنه من الملاحظ أن حرق الغابات او ازالة الأشجار الأقل انتشارا يصعب نسبيا تلافيه في وقت قصير . ولكن يعود الغطاء الغابي الطبيعي الى ما يشبه حالته الاولى يلزمه عشرات عديدة من السنين ، كما ان زراعة الاشجار بالمنطقة او القرى او باشباه الصحراء تلزمها رعاية قد تكون مكلفة . ويستغرق نموها الى حجم معقول وقتا طويلا ايضا حتى لو اختيرت اصناف سريعة النمو .

اما عن التلوث في الصحاري وأشباه الصحاري ، فباستثناء ما قد يثار من أثرية بواسطة الانسان او الرياح فهي مناطق لاتساهم في التلوث الايكولوجي بقدر كبير . فالصحاري وأشباه الصحاري تقل بها المواد الكيماوية المرتبطة بالنشاط الصناعي ، كما أنها مناطق منخفضة الكثافة السكانية جدا مما يجعلها مناطق بعيدة عن التلوث الى حد كبير . ويسئلني من ذلك بطبيعة الحال بعض المواقع المحدودة حيث تتتركز بعض عمليات التعدين او ما يرتبط باستخراج النقط ، ولكن حتى هذه المواقع اقل عرضة للتلوث . واقل مساهمة في تلوث الغلاف الغازى والمائي مما تساهم به معظم المناطق الصناعية ، والمدنية عالية التزاحم .

- ٦٦ -

اما بالنسبة للمناطق الجليدية فهى بيئة ايكولوجى خاصة تشيه الصحارى الى حد ما فى انها لا تساهم فى تلوث الغلاف الغازى بغازات ملوثة . ونظرا لضالة الكائنات الحية فيها فهى لا تساهم كذلك فى الغلاف الغازى بما تبعثه النباتات والكائنات الدقيقة من مواد او غازات فى الوسط الحيوى . الا ان التجارب النووية التى تجريها بعض الدول فى المناطق الجليدية لا بد انها تساهم فى تغير الوسط الایكولوجى وخاصة الغلاف الغازى والمياه المجاورة .

وفى ضوء زيادة الاهتمام المحلى والعالمى بالتلطيل من التلوث فمن المحتمل ان تسعى الدول بصورة سريعة نسبيا الى الحد من عمليات التلوث ، ولكن هذا لا يمكن اجراء توقعات بشأنه على نطاق واسع . فهذا يخضع للتغيرات عديدة جدا . الا ان اهم ما فى هذه الجوانب هو صراع الانسان مع البيئة الطبيعية من اجل البقاء ، وعلى درجة من الرفاهية والسعادة عامة .

## الفصل الثالث

### اطراد أهمية الموارد المائية .

تمهيد :

اطرد نشاط البحوث في كافة المجالات اطراداً كبيراً في العقود الأخيرة لأسباب عديدة جداً ، كثيرة منها واضحٌ وان كانت كلها أسباب متداخلة ومركبة . ويهمنا هنا القول أن التغيرات البيئية متداخلة هي الأخرى بصورة معقدة ، من ناحية ، ومن ناحية ثانية لا يسهل ترتيبها بحسب فاعليتها وبخاصة في النشاط الحيوى . وهن ناحية ثالثة لا يسهل البت في تحديدها زمنياً بدقة كافية مهما توفرت البيانات الكمية والسجلات بمختلف أنواعها باستثناءات طفيفة .

ومع ذلك ، فبناء على ما تتوفر من حقائق ودراسات مناخية وبيئية وجيولوجية مختلفة ، وخاصة ما تمضيته عنه بعض الدراسات الحديثة في العقود الأخيرين ، كدراسات التصحر Desertification والمياه ، والأمن الغذائي ، واسقاطات النمو .. الخ . هذه التي فشلت منذ أواسط السبعينيات على وجه الخصوص ، إلى جانب ما تراكم من معلومات أقدم ، يمكن أن نناقش ما يلوح لنا منها فيما يتعلق باطراد أهمية الموارد المائية وزياة الاهتمام بها ، تحت عنوانين رئيسيين يتعلقان بالعوامل التي تُعزّز لها ذلك هما : العوامل الرئيسية ، ثم العوامل المساعدة التي تتلخص في عوامل نفسية وسياسية على وجه الخصوص .

### أولاً - العوامل الرئيسية :

(أ) من الثابت أن هناك اطراداً في الزيادة السكانية للعالم، وبمعدلات أكبر من المتوسط العالمي في بعض الدول ، وخاصة الكثير من الدول النامية ، تصل إلى نحو ٤٪ . ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في نهاية هذا القرن إلى نحو ٧ بليون نسمة . ويعتبر هذا العامل أهم الأسباب المحورية التي تزداد معها الحاجة للمياه ، وبالتالي زيادة الاهتمام بها . ذلك أن هناك ضرورة لتوفير المواد الغذائية التي يبدو أنها ستظل إلى عقود طويلة مقبلة تعتمد على الانتاج الزراعي بوجه خاص .

(ب) مما سيساهم في اطراد الحاجة إلى المياه قلة نمو مواردها بالفعل الذي يواكب حاجات الإنسان المتوقعة ، وكذلك زيادة الاهتمام بهذه المشكلة ، أن المياه متغير أو عامل طبيعى أساسى يتدخل بصورة مباشرة فى كل مظاهر الحياة بحيث لا يمكن «استبداله» أو الاستغناء عنه . فموارد الطاقة مثلاً متنوعة ويمكن فيها الاختيار والتعديل وحتى الاستبدال . والموارد الغابية يمكن الحد من استهلاكها إلى حد كبير ، أو حتى يمكن الاستغناء تقريراً عن الخشب مثلاً باستخدام بدائل أخرى كالألومنيوم وال الحديد وبعض المعادن الأخرى ، والبلاستيك ، والزجاج .. الخ . كما يمكن الاستبدال أو التعديل في استهلاك بعض المنتجات كالأسماك والمنتجات الحيوانية وكثير من المنتجات الزراعية . بعبارة أخرى، يمكن مثلاً تعديل نمط الغذاء ذاته (نوعاً وكما ) ، ولكن لا يمكن الاستغناء عن المياه أو استبدالها إلا في حدود لا تذكر . وهذا يعتبر من أهم الأسباب التي أخذت تجعل من شدة الحاجة للمياه دة الاهتمام بها بصورة مطردة قضية ملحة أخذة في الاتضاح

- ٦٩ -

بشكل سريع سيستمر لعقود عديدة مقبلة وربما الى النهاية .

( ج ) كذلك مما يزيد الاهتمام بال المياه أن كل دولة في حاجة الى المياه بحيث لا يمكن أن تستغنى بعض الدول عنها أو تحد كثيرة من استهلاكها على سبيل الاستفباء أو الاستبدال أو التصدير . فالدول النامية مثلًا كان من نصيبها ، لأسباب مختلفة ، أن تكون مصدراً لكثير من المواد الخام التي تصدير إلى الدول الصناعية . وليس من العقول أنه يمكن في المستقبل المنظور أو البعيد أن تستغنى مجموعة من الدول - حتى لو كانت غنية نسبياً بمواردها المائية - عن مياهها أو جزء منها بهدف التصدير إلى الدول التي هي في حاجة إلى المياه . ففي ضوء حاجة كثيرون تقريباً إلى كل أو معظم مواردها المائية يزداد تفاقم المشكلة بالنظر إلى المستقبل المنظور والبعيد .

( د ) لو سلمنا بأن الولايات المتحدة مثلاً يمكن أن تستغني عن جزء من مياهها العذبة ، فكيف يمكن أن يكون مجدياً في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور أو حتى البعيد أن تنقل هذه المياه إلى صحراء اتكاماً في أمريكا الجنوبية أو إلى صحاري الشرق الأوسط . بل كيف يمكن نقل المياه من حوض المسيسيبي إلى صحراء أريزونا . فالمسافة ، والتضاريس ، ووسائل نقل المياه التي يمكن تصورها في المستقبل المنظور أو حتى البعيد لا يمكن بأى حال أن تجعل هذا النقل ممكناً أو مجدياً .

ولعل هذا يقودنا إلى تذكر بعض أفكار السبعينيات الخاصة بنقل كتل جليدية من القارة القطبية الجنوبية إلى السعودية . فرغم الوعود الإعلامية الخارجية والقدرات المالية للسعودية مع شدة

الحاجة للمياه فى شبه الجزيرة العربية عموما ، فقد تبين ان ذلك مستحيل وغير ذى جدوى بالمرة تقريبا . ويعزى هذا الى معوقات جغرافية أهمها طول المسافة بين القارة القطبية الجنوبية وصحراء الشرق الأوسط ، والفارق الحراري الكبير بين منطقة الشرق الأوسط وبين درجة التجمد ، وصغر حجم ما يمكن نقله من كتل جليدية بالنسبة لقدر الحاجة للمياه فى السعودية حتى لو كانت هذه الحاجة هي حاجة التوسيع المدنى فقط . أما اذا كان الأمر يتعلق بالتوسيع الزراعى فالمشاكل المتصلة فى غنى عن التوضيح .

( ه ) هناك معوقات سياسية امام نقل المياه ( العذبة ) عبر الحدود السياسية . فالتحويل النهرى الصناعى بواسطة السدود والترع والانفاق اذا كان ممكنا من الوجهة الجيوفلوجية فانه لا يكون ممكنا او سهلا لأمور سياسية . ونذكر على سبيل المثال فى هذا السياق مسألة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، وأنهار جنوب لبنان التى أثارت - ولا تزال - مشاكل سياسية بين اسرائيل وكل من الأردن ولبنان .

وان المحادثات والاتفاقيات الضعيفة أو الثنائية التى لا تشمل كل دول الحوض النهرى بالنسبة للانهصار المتوسطة والكبيرة ( الدولية ) لا تكون كافية لتنظيم استغلال مياه النهر . فليس من الممكن دون اتفاق وتنسيق ان تقيم دولة ما خزانانا مائيا مثلا للحد من ثبديات التصريف بوجه خاص ، او مشروعا مائيا اخر يخدم الدولة التالية جهة المصب دون ان يكون هناك اتفاق قوى وتعاون حقيقي ، قد يستلزم اتفاق وتعاون جميع دول الحوض النهرى . فمثلا هناك مشاكل سياسية تتعلق بممثل هذه المشروعات فى حوض دجلة والفرات . فقد اثيرت مثلا مشاكل سياسية لا زال بعضها

قائماً بين كل من سوريا والعراق ، كما أن المشاكل تفاقمت في السنوات الأخيرة بين تركيا وكل من سوريا والعراق فيما يختص بالسدود على نهر الفرات .

بل ان الاتفاقيات والتعاون القوى خاصة منذ اواخر القرن الماضي بين مصر والسودان على سبيل المثال فيما يختص باستغلال مياه النيل ليست كافية لتنظيم هذا الاستغلال في كل من مصر والسودان دون الاتفاق والتعاون مع بقية دول الحوض وبخاصة اثيوبيا . وهناك سعي متزايد لكل من مصر والسودان بوجه خاص الى مزيد من التفاهم والاتفاق مع بقية دول الحوض لتنظيم استغلال مياه النيل وروافده .

ومع افتراض توفر العمالة الزراعية بوجه خاص وبعض مقومات التوسيع الزراعي الأخرى بالنسبة للسودان، فإن التوسيع الزراعي هناك باستخدام مياه النيل حتى على أساس النظم الهندسية القائمة ، يعني نقص المياه الواردة إلى مصر التي هي في أشد الحاجة إلى مزيد من المياه للتلوسيع مثلاً على هرامش السهل الفيضي وفي جنوب الوادي القجديد ، وشمال سيناء ومنطقة ساحل مريوط . الخ . للحفاظ على الأمان الغذائي في المستقبل، ومصر لا تستطيع أن تطالب السودان خاصة وبقية دول الحوض عامة بزيادة حصتنا من المياه ( نقل كمية أكبر من المياه ) على أساس النظم الهندسية القائمة الخاصة بضبط النهر . فذلك يتصل بأسباب سياسية ونفسية تتعلق بطموحات السودان في التوسيع الزراعي خاصة . وفضلاً عن الطموحات وال الحاجة المتزايدة للمياه في كل من مصر والسودان فإن طموحات بقية دول الحوض أخذة في التزايد . وهناك تصورات متفاوتة يمكن عملها فيما يختص بضبط مياه النيل بصورة أفضل

لخدمة العقد المقبل والمستقبل الأبعد ، ولكنها جمعيا لا تخفي أن هناك مشاكل سياسية عديدة تساهم في حدة مشكلة « نقل كميات أكبر من المياه » إلى الدول التالية جهة المصب ، ذلك الذي يعبر عنه عادة بزيادة الحصة من التصريف .

وقد كانت مشكلة الجنوب في السودان السبب الرئيسي في توقف أعمال استكمال مشروع قناة ( جونجل ) التي تزيد معدل تصريف النهر إلى وسط السودان ومصر ، ولولا هذه المشكلة لأمكن توفير نحو ٧ مليار متر مكعب سنويا لمصر فضلا عن حصة السودان مع احتمال زيادتها مستقبلا .

ويوضح هذا ، العوامل السياسية والطموحات التي قد تقف عائقا أمام نقل المياه عبر الحدود ، وذلك على غير ما هو الحال بالنسبة للمواد الخام مثلًا أو المنتجات البحرية . بل إن الهواء الذي يصنف عادة كعنصر وعامل أكثر أهمية في المحتوى البيئي لا يتصل مباشرة بمشاكل سياسية ، وليست هناك قضية تتعلق بنقل الهواء أو الأكسجين مثلًا . أما ( نقل ) الماء العذب وخاصة مياه الانهار عبر الحدود فيتصل بمشاكل عديدة على نحو ما سبق التوضيح .

وليس من الواضح في المستقبل المنظور ما إذا كان سيتم تعاون دولي على نطاق واسع وبصورة فعالة لمواجهة المشكلات الكبرى كنفاقم عجز الموارد المائية وخاصة المياه الجارية أم أن الصراع السياسي بمستوياته سيستمر زيادة أو نقصانا . كما أنه ليس من الواضح في المستقبل المنظور أو البعيد ما إذا كان سينزدأه تفتت العالم إلى عدد من الدول أكبر أم سينقل عدد الدول وتقل حدة

العوائق السياسية . هذا وان كان الاحتمال أرجح الى حد ما في ضوء تطورات السنوات الأخيرة بأن يكون هناك تعاوناً وتكاملاً وربما وحدة كاملة بين بعض مجموعات دول العالم المجاورة .

الا أنه يصعب تصور وحدة سياسية لعديد من المجموعات ، أو وحدة سياسية للعالم خلال المستقبل المنظور أو حتى البعيد ، لعقود عديدة أو حتى لقرون . فالإنسان عامة تتنازعه الرغبة في عيش سعيد مع الآخرين ، والانانية أو حب الذات في نفس الوقت . ويتمثل هذا في مظاهر شتى من بينها الرغبة في التعاون أو التكامل مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالاستقلال والتمييز السياسي والحضاري . وعلى هذا الأساس يمكن القول أن صعوبة نقل المياه خارج الحدود قد تبقى قائمة في العقود المقبلة أو لقرون عديدة . ذلك أن حل المشكلات السياسية وازالة الحدود لا يمكن أن يتم فجأة أو ابان عقد أو عدة عقود . وهكذا فيلوح لنا أن المشكلة ستبقى قائمة أو تزداد حدتها بزيادة الحاجة للمياه في العقد المقبل وفي عقود عديدة تالية . وحتى لو سلمنا بحل المشكلات السياسية وبازالة الحدود في بضعة عقود فإن متغيرات أخرى سيستمر مفعولها في زيادة حدة المشكلة الرئيسية وهي اطراد الحاجة للمياه ، وخاصة المياه العذبة . وفي مقدمة هذه المتغيرات اطراد استهلاك المواد الغذائية بسبب اطراد الزيادة السكانية على نحو ما أشرنا ، وطموحات تحسين الغذاء وخاصة في الدول الفقيرة بصفة رئيسية .

( و ) مشكلة عجز الموارد المائية العذبة قائمة وملمودة في كثير من الدول ، وخاصة الصحراوية وشبه الصحراوية منذ وقت طويل . ويهمنا هنا أن نوضح أنها ازدادت حدة وازداد

الاهتمام بها في السبعينيات على وجه الخصوص نظراً لبروز مشكلة التصحر Desertification على وجه الخصوص، في بعض دول أفريقيا وأسيا . كما ازداد الاهتمام بها في السبعينيات لزيادة الاهتمام بدراسات توفير الغذاء . وآخر اتصالت المشكلة بمسالك تهمن كافة دول العالم تقريباً ، مما أدى إلى التلوث Pollution ، والتغيرات المناخية التي أخذت الاهتمام بها يتزايد في الواقع منذ أواسط السبعينيات مع نشاط أكبر في الثمانينيات ، وخاصة السنوات الأخيرة .

وهكذا فيمكن القول أنه في العقود الأخيرين بُرِز الاهتمام بالموارد المائية وخاصة المياه العذبة . ومع بروز قضيّتي التلوث والتغيرات المناخية في السنوات الأخيرة بصورة صارخة سيزداد الاهتمام فيما نرجح بكثير من الدراسات البيئية في العقد المقبل ، مع تركيز واضح على معالجة عجز الموارد المائية العذبة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، وكذلك خ秉ط الجريان السيلى ، وتنظيم الأنهر الموسمية وشبه الموسمية ، وخاصة في الدول النامية

(ز) إذا كانت التغيرات المناخية المتوقعة إبان العقود المقبلة، وربما إبان عدة قرون مقبلة فيما نرى . لن تكون شديدة أو خطيرة إذا استثنينا الذبذبات المحلية الشاذة ، فإنه من الواضح أن تلوث المياه لن يقل معدله ، بل من المرجح أنه سيتزايد وخاصة بالنسبة للمياه العذبة في دول العالم ، وعلى الخصوص في الدول الصناعية . وأن زيادة تلوث المياه العذبة أخذ يؤرق بعض (١) هذه

---

(١) انظر « بيريرا » رقم ٦٣ ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٤

الدول منذ عقود عديدة . وقد أخذت هذه الدول تنفق الكثير  
لمعالجة تلوث مياه الانهار .

وان اطراد تلوث المياه العذبة بصفة رئيسية بسبب زيادة  
المخلفات الصناعية والمنزلية ، والتلوّن في المعالجات الكيماوية  
سيساهم في عجز الموارد المائية العذبة النظيفة الالزام لسد حاجة  
الدن ، كما سيساهم في تفاقم مشكلات المياه العذبة ( الطبيعية )  
الالزام لری بعض المناطق . هذا مع احتمال كبير لزيادة ظاهرة  
الأمطار الحمضية . وتشير هذه الاعتبارات الى زيادة الأهمية  
النسبية للموارد المائية العذبة حتى بالنسبة للدول الصناعية .

( ح ) ان توفير المياه العذبة بمعدل يواكب النمو السكاني  
وتوفير الغذاء اللازم ، يعتبر مطلبا أساسيا لكل دول الوطن العربي  
بوجه خاص ، ودول الصحاري والتصحر في إفريقيا وأسيا  
بصورة عامة . وقد أشارت دراسات عديدة الى هذه الحقيقة . كما  
أن دول المناخ الموسى وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا ،  
بلزمهما السيطرة على مواردها من المياه العذبة ، وخاصة فيما  
يتعلق بتنظيم التصريف المائي ، ومع اطراد الزيادة السكانية  
واطراد الحاجة وبالتالي الى المواد الغذائية يمكن من التنبؤ بأنه ستكون  
هناك رغبة ومحاولات متزايدة من قبل حكومات وشعوب هذه الدول  
في المستقبل المنظور والبعيد نحو تحقيق ذلك . أى أن الاهتمام  
المحلى والإقليمى بالموارد المائية العذبة سيزيد بالنسبة لهاتين  
المجموعتين من الدول في العقد المقبل وفي العقود التالية .

وفضلا عن تزايد الاهتمام المحلي والإقليمي في هذه ||  
بالموارد المائية العذبة المحلية ، فإن الدول الصناعية أخذة في ز

الاهتمام بهذه المياه في أراضيها . فمع أنه من الواضح أن أغلب الدول الصناعية تتتوفر بها كميات أكبر من المياه العذبة ، إلا أنها تواجه مشكلة تلوث المياه العذبة ( وغير العذبة ) على نحو ما سبقت الإشارة اليه . ومن الطبيعي أن يكون هذا مصدراً من مصادر القلق لدى شعوب وحكومات هذه الدول . ومن ناحية أخرى ، فما يقلق الدول الصناعية إلى حد ما فيما يتعلق بعجز المياه العذبة في دول الصحاري والتصحر عجز الموارد المائية العذبة في هذه الدول وبدرجة أقل عدم ضبط الانهار في المناطق الموسمية وخاصة الآسيوية (١) .

فبالنسبة لدول الصحاري والتصحر ، يهم الدول الصناعية أن تنمو هذه الدول حضرياً وزراعياً ( بأقل قدر من التنمية الصناعية ) ، وذلك للحفاظ على استمرارها كأسواق المنتجات الصناعية بصفة خاصة وبعض منتجاتها الحيوانية والزراعية . ومن البديهي أن هذا مما يقلل من المساعدات المالية التي تخصص لبعض هذه الدول ، وخاصة الدول غير النفطية .

وبالنسبة للدول الموسمية ، فإن تحسين فرص التوسيع الزراعي والغابي مما يساهم في الحفاظ على انتاج بعض المواد الأولية الزراعية والغابية ، وبعض المنتجات الغابية التي تصدر إلى الدول الصناعية . فمن بين بعض صادرات هذه الدول إلى

(١) هناك مشكلات أخرى تتصل بضبط بعض الأحوال الهيدرولوجية الأخرى ، والحفاظ على التربة . . . الخ مما يتصل بتنمية الموارد الزراعية والغابية بوحدة خاصة .

بعض الدول الصناعية بعض الأخشاب ، وخاصة خشب اشجار الساج والابنوس والصندر وماذى الكافور والصمغ . كما أن هناك بعض الدول الموسمية الأقل تطرفا في مناخها تنتج وتصدر المطاط وجوز الهند ، وزيت النخيل والشاي وبعض الفواكه ، بالإضافة إلى القطن والجوت .. الخ . وان استمرار الأحوال الزراعية والغابية في هذه الدول يساعد على استمرار امداد الدول الصناعية بهذه المنتجات . وهذه الدول – كما سبقت الاشارة – تعمل باستمرار للحفاظ على الأسواق التي تصرف فيها منتجاتها الصناعية ، وبعض منتجاتها الحيوانية والزراعية .

ويتلخص هذا في أن الدول الصناعية تعمل على استمرار تسويق منتجاتها الصناعية على وجه الخصوص ، سواء في دول الصحاري والتصرّر ، أو في الدول الموسمية ( وغيرها بطبيعة الحال ) ، وعلى تقليل المساعدات المالية التي تخصص لكثير من هذه الدول .

نخلص من هذا إلى أن التحليل السابق يوضح أن المياه العذبة أخذت أهميتها في التزايد ، وسيستمر هذا التزايد باطراد فيما يbedo على المستوى المحلي ، والإقليمي ، والعالمي بصفة عامة . كما يشير إلى أن هذه الأهمية أصبحت ملموسة بصورة تستدعي ضرورة زيادة التعاون المحلي والإقليمي والعالمي لتحسين الأحوال من الوجهة البيئية بمعناها الشامل .

و قبل استعراض العوامل المساعدة ( النفسية والسياسية ) التي تتصل باطراد أهمية الموارد المائية ، وزيادة الاهتمام بها ، لعله من المستحسن أن نشير ولو بایجاز إلى بعض الآمال التي

تتطلع اليها البشرية نحو التوسع بمعدلات أكبر في استغلال موارد المياه غير العذبة .

ذلك أن مياه البحار والمحيطات تشكل مورداً طبيعياً وهاماً سطرياً الحاجة لاستغلاله على نطاق واسع ، في ضوء النمو المتزايد للحاجة إلى الغذاء للأسباب التي نعرف معظمها .

وبذلك فمن المتوقع أن يزداد الاهتمام بالصيد وتربية الأسماك واستنباط الطحالب البحرية المناسبة للغذاء الآدمي .. الخ . ومن الطبيعي مع هذا التزايد في استغلال الموارد البحرية على هذا النحو وزيادة الارتباطات والتعاون الدولي أن تزداد كثافة الملاحة البحرية واستغلال البحار معدنياً وكيمياً .. الخ .

ومن الجدير بالذكر أن البحار والمحيطات بها موارد سمكية كبيرة جداً لا يستغل إلا جزءاً يسيراً منها . ورغم ضخامة هذا المورد ، فإن نصيب ما تساهم به المنتجات البحرية من السعرات الحرارية الغذائية لا يبلغ سوى نسبة ضئيلة (١) .

ويمكن أن تتضاعف هذه النسبة عدة مرات إذا تم التوسع في عمليات الصيد مع اتخاذ الاحتياطيات المناسبة بقدر الامكان لتقليل نسبة ما تؤدي إليه عمليات صيد أسماك معينة من قتل لأسماك أخرى ، وكذلك التقليل من عمليات التلوث بقدر المستطاع .

كذلك من الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن تزداد عمليات

---

(١) فرج ، محمد محمد ( مترجم بدون تاريخ ) ، البحار ضد الجوع ، تاليف « ايريل » ك . ١٩٧٠ ( ) ، مكتبة غريب ، القاهرة ، من ٢٣٦ .

اعذاب ( تحلية ) المياه وخاصة على السهول الساحلية في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه المطيرة للاستهلاك المدنى والزراعى . كما أنه من المتوقع أن يزداد التوسيع في استغلال الطاقة وخاصة الطاقة الشمسية . وما يساعد على استغلال هذه الطاقة في تلك المناطق المذكورة توفر الاشعاع الشمسي بمعدلات كبيرة . وفي ضوء هذا مع التعاون الدولى ، مع احتمال توفر راس المال في بعض هذه المناطق الساحلية ، يمكن القول أنه من المرجح أن يطرد التوسيع في اعذاب المياه بهذه المناطق في العقود المقبلة .

### ثانياً - العوامل المساعدة :

يلوح للباحث أن العوامل النفسية والسياسية من الأهمية بمكان في توجيه التفكير والبحث والتخطيط ، وفي التأثير عموماً في التغيرات الحضارية على مر التاريخ .

ولسنا الآن بصدد بحث موسع ليلم بهذه الجوانب ويناقشها؟ ويوضحها ، ولكننا نرى فيما يتعلق بالتوقع الخاص بزيادة أهمية الموارد المائية أن نشير إلى نقطتين تبدوان ذات أهمية خاصة . النقطة الأولى هي الجانب السبيكلولوجي الذي يكمن في الخوف من المجهول ، وما ينتج عن ذلك من اللجوء إلى بعض الاحتياطات واتخاذ الاجراءات ( التخطيط ) الكفيلة بالحد من المخاطر . والنقطة الثانية هي اتضاح ضرورة التعاون الدولي للتغلب على المخاطر المرجحة والمحتملة . وهاتان النقطتان اطرد اتضاحهما في العقود الأخيرة وخاصة في الثمانينيات . ويعتقد الكاتب أن هاتين النقطتين مما يزيد من اطراد أهمية الموارد المائية في العقد الذي بدأ وفي القرن العشرين .

- ٨٠ -

وتوضيحا للنقطة الأولى ، وهى الخوف من المجهول ، وخاصة ما كان يتعلق منه بالمستقبل ، نقول أن هذه طبيعة انسانية ترقى إلى مستوى الغريزة في بعض المفهومات . ومن الثابت أنها لعبت دورا هاما في حياة الأفراد والشعوب والدول على مر العصور . الا أن الملف للنظر أن هذه الصفة الطبيعية في الإنسان تزداد فاعليتها عندما يتغير الإنسان في التكيف مع الواقع ، أو فهم مكوناته على الأقل .

ورغم الانبهار بالเทคโนโลยجيا وما حققته من إنجازات رائعة في كثير من المجالات ، وخاصة التفصيلية ، في العقود الأخيرة إلا أنها لا زالت – كما يرجح أن تبقى لوقت طويل – عاجزة عن أن تتحقق فهم مكونات الكوكب الذي نعيش فيه ، وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل والماضي . كما أنه حدثت ظاهرات طبيعية وبشرية هامة في العقود الأخيرة ، وخاصة في السبعينيات والثمانينات ، عجز الإنسان رغم التقدم التكنولوجي عن فهم أسبابها الحقيقية كاملة وعن ايجاد حلول مناسبة وسريعة لها .

فمثلا كانت ظاهرة التصحر ، وخاصة في الأراضي شبه الصحراوية مثلا لعجز الإنسان أمام التغيرات المناخية والمائية على وجه الخصوص . وإذا كانت الآراء والدراسات التي تمت خلال السبعينيات والثمانينيات حول هذا الموضوع كافية للخروج باستنتاجات عامة عن التغيرات البيئية المسيبة والناتجة ، فإن هذه الدراسات لم تقدم سوى توصيات يمكن وصفها بأنها تعبر عن عجز الإنسان في تلك المناطق ، وعجز الإنسان بمعناه الشامل عن حل المشكلة بالسرعة المطلوبة . وهذا مؤشر إلى احتمال استمرار عجز الإنسان محليا عن مواجهة هذه التغيرات في المستقبل ( وهذا مما يستدعي ضرورة التعاون العالمي على نطاق واسع ) . كذلك

من الواضح أن هذا ساهم في تفاقم خوف الإنسان مما يخفيه المستقبل وخاصة القريب .

وذلك توضيحاً لتفاقم الخوف من المجهول دون الدخول في تحليل موسع هو مسألة التلوث pollution ، وخاصة ما يتصل منه بالصناعة ، باطراد لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية . ولما كانت البدائل النطيفة للطاقة في الوقت الراهن ، وفي المستقبل المنظور على الأقل ، غير كافية للاحتفاظ بالنظام الصناعي وتنميته ، فإن استحالة التغير المفاجئ في هذا النظام تخلق حالة من الغموض في تطورات المستقبل وكيفية مواجهة المصاعب .

ومما زاد الإنسان خوفاً مما يخفيه المستقبل القريب ما تشير إليه بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة من وجود فتحة في طبقة الأوزون ، وخاصة خارج منطقة القطب الجنوبي . ونظراً لأن هذه الفتحة - إلى جانب بعض التغيرات الأخرى في العمليات الكيميائية الضوئية وغيرها مما يؤثر - هي فتحة يرجع البعض أنها تكونت في العقود الأخيرة ، فإن هذا مما يساهم من تفاقم الشعور بالخوف بوجه خاص من التغيرات الفزيوكيميولوجية وما يتربّط عليها في السنوات والعقود القليلة المقبلة . وقد سبق أن ناقشنا ضمن الفصل الثاني ما يتعلق بهذه الفتحة ، من حيث طبيعتها وكيفية تكونها وتاثيرها البيئي . هذا مع احتمال وجود فتحة شبهية فوق القطب الشمالي .

ومما يساهم أيضاً في زيادة هذا الشعور وخاصة بالنسبة المستقبل القريب ، ظاهرات أخرى تتصل بصورة أكثر مباشرة بالانسان وتصرفة ونظامه الاجتماعي والسياسي بين أهمها مرض

- ٨٢ -

الايدز والادمان ، ثم أخيرا التغيرات الايديولوجية التي ظهرت في العسكرية الشرقي .

واستمرارا لتوسيع النقطة الأولى وهي الخوف من المجهول، وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل القريب ، نقول أن التغيرات المناخية والمائية التي أوضحتها حوادث العقود الأخيرة ودراساتها تتعكس مباشرة على الغذاء . وإن تأمين هذا الجانب هو موضع اهتمام قد يصل إلى حد الخوف من المستقبل ، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي .

ولعل هذا الجانب (تأمين الغذاء) يقوم بصفة رئيسية وب مباشرة على التوسيع الأفقي والرأسي في استغلال الموارد الطبيعية، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج الزراعي . وفي رأي الكاتب أن هذا الإنتاج يعتمد بصفة كبيرة أو رئيسية على استثمار الموارد المائية العذبة<sup>(١)</sup>، وعلى التوسيع في استثمار الموارد المائية الأخرى لتحقيق الأمان الغذائي .

كذلك استمرارا لتوسيع هذه النقطة نذكر أن الأدلة التاريخية تشير إلى حدوث أضطرابات اجتماعية وسياسية وحضارية مختلفة،

---

(١) مقومات الإنتاج الزراعي الأخرى تأتي في الأهمية في الغلب الدول بعد الموارد المائية . فالإيدي العاملة مثلا متوفرة في معظم الدول ، والتربيه يمكن استصلاحها ، بل يمكن زراعة مساحات واسعة من الصحاري مثلا اذا توفرت المياه ، ولتبين أهمية الحاجة للمياه بالنسبة لمصر مثلا بشيء من التوسيع يمكن الرجوع مثلا الى : جاد ، رقم ١٣ ، وكذلك الوقوف على بعض ما يتعلق باستغلال مياه الامطار والسيول في : جاد ، رقم ١٥ ، ورقم ١٢ ، صالح ، رقم ٢٢ ، الحسيني ، رقم ٥٠٠ الخ .

- ٨٣ -

بعضها كان مثيرا للخوف من تطورات المستقبل لدى نفس الجماعة أو للجماعات والشعوب الأخرى . وكثيرا ما كانت هذه الاضطرابات راجعة للتغيرات واضحة في الظروف الطبيعية وبخاصة في الجوانب المناخية والمائية .

ومما يزيد من حذر الإنسان واحتياطه وخوفه وعمل خطط مختلفة للأجال والبدائل ، أن التغيرات البيئية شديدة التعقيد والتداخل زمنياً ومكانياً . وقد ازداد التعقيد والتداخل بين التغيرات بصورة شديدة في التاريخ الحديث ، لأسباب لا حصر لها ولا ترتيب موحد لها . وهذا مما يعني أن الإنسان لا يزال رغم التقدم العلمي والتكنولوجي عاجزاً عن السيطرة على بيئته المحلية أو العالمية ( كوكب الأرض ) . كما يعني هذا ضرورة العمل بشتى الوسائل على استغلال الموارد وخاصة الطبيعية ، وفي مقدمتها الموارد المائية ، لمواجهة هذا الموقف الذي تعقد في العقود الأخيرة ، وخاصة العقدين الأخيرين .

ما سبق يتعلق بالنقطة الأولى ، وهي أن تفاصيل الشعور بالخوف من المجهول ، وخاصة بالنسبة للمستقبل القريب سوف يساهم في زيادة أهمية الموارد المائية والاهتمام بها في العقود المقبلة .

نقطة ثانية ذات طابع سياسي في ازدياد الاهتمام بالموارد المائية في العقود المقبلة هي أن زيادة الاتصال في العقود الأخيرة ، وإثراء المعرفة الواقعية والدعائية لكثير من المشكلات المعاصرة ، هي من أسباب احتمال إثارة التعاون الدولي كما سبق أن أشرنا وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية واستغلال وتنمية الموارد . ومن الطبيعي أن المعوقات والحواجز السياسية باشكالها المختلفة

لن تستمر بنفس الصرامة التي اتضحت في القرن العشرين ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي ضوء ذلك فإن زيادة التعاون ربما سيساعد على فتح المجال بصورة أرحب لاستثمار الموارد الطبيعية ، بما في ذلك تنمية وتنسيق استغلال الموارد المائية تحاشياً لمواجهة احتمالات المستقبل القريب بعمومها النسبي الذي اتضح أخيراً .

ومن المرجح أن ما ذكرنا من عوامل مساعدة ( نفسية وسياسية ) تساهم في اطراد الاهتمام بتنمية الموارد المائية أخذاً في الاتضاح . ولن تخف حدة هذه العوامل إلا بالاستقرار النسبي لتكيف الإنسان مع المتغيرات البيئية . وليس من السهل بالنسبة لكل دولة عمل خطة ثابتة ، وكذلك بالنسبة لكل من التكتلات السياسية والاقتصادية ، وللعالم بطبيعة الحال ، لتحقيق التكيف بين الإنسان والظروف البيئية في وقت قصير . وإنما الذي يمكن أن يكون هو وضع خطوط عريضة عمادها التعاون على كافة المستويات ، واستثمار الموارد المائية ، وخاصة التحكم في الجريان المائي واستغلاله بقدر الإمكان ، وخاصة بالنسبة للمناطق ذات الشذوذ المناخي والمائي الكبير ، وكذلك التوسيع في استثمار بقية الموارد المائية .

ويأتي في المرتبة الثانية الحد من التلوث الصناعي ، والاهتمام بالريف والمناطق التي تقل بها المعوقات الطبيعية المصubة لتشجيع الاستقرار بها ، والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة والمتوسطة .

ثم هناك ما يمكن تصوره من خطط وسياسات تقديرية ، كتعديل نمط التعليم وتشجيع الدراسات ذات الطابع التطبيقى المباشر ، وتعديل نمط الغذاء كيماً وكما ، وتعديل الخطة المحسوبة ، وتزكيد استهلاك المياه والطاقة . . . الخ .

### ثالثا - بعض الاشارات الاضافية :

هناك بعض النقاط المتصلة باطراد أهمية الموارد المائية ، منها ما يهم الوطن العربي ، ومنها ما يبين توضيح ضرورة الاهتمام باستغلال مياه الانهار الخارجية (الدخيلة exotic, exoreic) ونشير فيما يلى الى الخطوط العامة لبعض هذه الجوانب بایجان شديد .

من المعروف أن أهم الموارد المائية المناسبة للتوسيع الزراعي هي الأمطار والانهار ، والمياه الجوفية ، والبحيرات العذبة . وقد ثبت بالتجربة والأدلة أنه لا سبيل إلى التوسيع في الأمطار الاصطناعية لأسباب مختلفة بعضها أسباب طبيعية ، وأخرى اقتصادية وتكنولوجية . ومع ذلك فيمكن الترشيد والاستغلال الأمثل لما يسقط من أمطار سواء لخدمة البيئة المحلية وخاصة في التوسيع الزراعي وتنمية الغطاء النباتي الطبيعي ، أو بالتعاون لخدمة الجريان المائي .

فمثلا بالنسبة لخدمة البيئة المحلية في مصر يمكن أن نتكلم عن التوسيع في النباتات والمزروعات التي يمكن أن تنمو في ظروف شبه حدية . ومن بين هذه النباتات والمزروعات نباتات العلف ، والشعير ، والقمح ، في المناطق التي يزيد فيها التساقط عن الفاقد بالتبخر على وجه الخصوص . فمثلا يمكن التوسيع في سواحل مصر الشمالية في هذه المزروعات على غرار ما بدأ به الدولة منذ عدة سنوات في بعض هذه المساحات . ويمكن قول ذلك عن مساحات شبه حدية كثيرة في الشام والعراق وعمان واليمن وغيرها . الكثير من مناطق العالم شبه الصحراوية .

وهناك حاجة متزايدة للتحكم في الانهار ، وبخاصة الانهار الخارجية ( الدخيلة exotic, exoreic ) ، وأنهار المناطق شبه المدارية والموسمية لأسباب عدّة ( مثال ذلك نهر النيل ونهر الفرات ) . وفي مقدمة هذه الأسباب شدة حاجة الأرض المجاورة للمياه بسبب قلة المطر على وجه الخصوص . ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من مناطق انهار الخارجية المصدر ، والمناطق شبه المدارية ، هي مناطق نامية تمثل الزراعة جانباً هاماً من اقتصادها . ومع زيادة الحاجة لضبط الجريان السطحي واستغلاله على النحو الأمثل في التوسيع الزراعي خاصة ، يصبح من الضروري الافادة بكل الطرق والوسائل الممكنة ، وبأنسب التكاليف . وتختلف هذه الوسائل والطرق والتكاليف بحسب حجم وطبيعة الجريان . ونخص بالذكر هنا أن الجريان الطارئ في الصحاري وشبه الصحاري يستلزم إجراءات تفصيلية خاصة تختص بالتحكم بقدر الامكان في هذا الجريان بقصد استغلال مياهه ، والحد من التأثير التخريبي له ، وللتوضيع في هذه النقطة ، يمكن الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة (١) .

ومن المتوقع ، في العقد الذي بدأ في العقود المقبلة ، زيادة التوسيع في هذه الجوانب . وقد بدأت مصر مثلاً منذ عدة سنوات في تحسين استغلال مياه السيول بصورة أفضل في سيناء في سياق المشروعات الأخرى المتصلة بالتلوسيع الزراعي .

وفيما يتعلق بالمياه الجوفية ، فيمكن التوسيع في استغلالها ، ولكن في سياق خطة محكمة تتلخص في عدم سرعة استنفادها في وقت قصير . ومع ذلك فيمكن القول عموماً أن هناك مشاكل كثيرة

(١) للتوضيع في ذلك راجع مثلاً: صالح ، رقم ٢٢ ، الحسيني ، رقم ٥ .

تتعلق بالتوسيع الزراعي باستخدام المياه الجوفية على نطاق واسع تتلخص في أن هذه المياه عادة ما يتوقف استعمالها لعدم تجدها ، فمعظمها مياه حفرية غير متتجدة . ولهذا السبب مع اسباب أخرى أقل أهمية يصعب التوسيع في تعمير وتوطين المشتغلين بالزراعة التي تعتمد على هذه المياه على نطاق واسع وبصفة دائمة . فهي آنذاك لا تبشر بالكثير من الآمال بالنسبة للمنطقة العربية ، رغم أن هذه المنطقة هي من أشد مناطق العالم حاجة للمياه ، وبخاصة في العقود المقبلة نظراً للزيادة السكانية على وجه الخصوص .

ومن الواضح أن هذا يستدعي ضرورة الاعتماد على الموارد الطبيعية والاقتصادية الأخرى كالبترول والمواد الخام الزراعية كالقطن وعلى الموارد البشرية كذلك ، من خبرات وعملة فنية وغير فنية .. الخ ، في تحقيق عائد اقتصادي خارجي للاقفادة به في استيراد المواد الغذائية على الأقل بالنسبة لبعض الدول . ومن الواضح أن هذا يستلزم سياسة ذات حدود تقوم على تنمية استغلال الموارد المائية محاولة للاكتفاء الذاتي غذائياً بقدر الامكان ، مع سد النقص بالاعتماد على تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى .

وإذا نظرنا نظرة عالمية إلى مياه البحيرات العذبة كفكوريا ، والبحيرات العظمى ، وبحيرات أمريكا الجنوبية ، وبحيرات الهضاب الآسيوية الوسطى وغيرها ، فيمكن القول أنه لا يسهل استغلالها مباشرة في التوسيع الزراعي لأسباب تضاريسية وبيدولوجية، ومناخية فضلاً عن أسباب سياسية في بعض الحالات . ومع ذلك فستزداد الحاجة في المستقبل ، على مستوى تفصيلي ، لاستغلال البحيرات في التوسيع السياحي ، وفي التوسيع المدنى ، وبعض التوسيع الزراعي على نطاق ضيق .

## ملخص

لعله من المستحسن أن ننهي هذا البحث بملخص في صورة عدد من النقاط التي تبلور ما سبق مناقشته من موضوعات . وقد روعى في تسلسل هذه النقاط ، أن تتفق وتتابع ما ورد في موضوعات وفصول البحث . وفما يلي هذه النقاط :

١ - تشير الدراسات الجيولوجية والجيمرفلوجية إلى احتمال حدوث عصر جليدي ، على غرار ما كان سائدا في أوآخر البليستوسين . وهذا على غير ما تشير إليه دراسات واستنتاجات أخرى أشرنا إليها في هذا البحث .

٢ - تشير الدراسات الفلكية إلى احتمال التسخين في المنطقة القطبية الشمالية ، والتبريد في المنطقة القطبية الجنوبية . وهذا يعني ترجيح توقف ذوبان جليد انتركتيكا فيما بعد الهولوسين . ويتعارض هذا الاستنتاج مع بعض الاستنتاجات الأخرى وخاصة ما أشار إليه « فونج » Fong .

٣ - رغم تفاوت التقديرات ، فإن الأدلة الرئيسية تشير إلى أن التغيرات في درجة التسخين أو التبريد العام للغلاف الغازى ستكون ضئيلة جدا لقرن عديدة مقبلة أو لألف سنة قادمة أو نحو ذلك .

٤ - يناقش البحث أن احتمالات هذه التغيرات الطفيفة تتضمن أنها ستكون تغيرات تدريجية وليس فجائية . هذا بالرغم من وجود دليل على حدوث التغير الفجائي ، وهو دليل يعد ضعيفا في نظر الباحث .

- ٨٩ -

٥ - اذا اعتمدنا على الأدلة الفلكية ، فمن المرجح أن يزداد ذوبان جليد العروض العليا في نصف الكرة الشمالي ، وزيادة التل升降 او ثباته في انتركتيكا كما سبق القول .

٦ - لعل اتساع اليابس في نصف الكرة الشمالي ، وكذلك وضوح بعض التضاريس في ذلك النصف ، ربما يساهم في وجود بعض مظاهر الشذوذ المناخي بصورة اوضحة مما هو بالنسبة لنصف الكرة الجنوبي .

٧ - بالاعتماد على الأدلة الفلكية ، فإن كمية مياه البحار والمحيطات لم تغير كثيرا ( لقرن عديدة او لألف سنة او نحو ذلك ) . وفي ضوء ما يحتمل من تغير تدريجي فإن أقصى مدى للاختلاف بين ما سيحدث وما هو قائم حاليا ربما يكون بعد نحو ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ سنة . وكذلك فربما لن تكون هناك تغيرات فجائمة وكبيرة في العلاقة بين اليابس والماء اذا استبعدنا تأثير الحركات التكتونية ، فهذه فترة قصيرة جيولوجيا لا تناسب تغيرا تكتونيا هاما .

٨ - يفسر الباحث تكون فتحة ( ثقب ) الأوزون في منطقة القطب الجنوبي على أساس تتعلق بصفة رئيسية بدوران الأرض حول محورها ، وليس لأسباب ترجع إلى عمليات كيماوية في الغلاف الغازى ، أو لحدوث بعض عمليات التلوث .

٩ - رغم عدم توفر قياسات عن نسبة الأوزون فوق القطب الشمالي ، فإن الباحث يرجح وجود نقص في تركيز هذا الغاز فوق ذلك القطب شبيه بما هو موجود فوق منطقة القطب الجنوبي . بعبارة أخرى ، يرجح الباحث وجود فتحة ( ثقب ) مماثلة فوق منطقة القطب الشمالي .

- ٩٠ -

١٠ - يقدم هذا البحث تفسيراً للتغير موقع فتحة الأوزون في فصول السنة المختلفة ، وذلك للتغير موقع الهواء الهازي في منطقة الدوامتين القطبيتين . ففي الربيع والخريف يتركز هبوط الهواء على القطبين تقريباً ، أما في الصيف والربيع فيختلف موقع هذا الهبوط بحيث يبتعد عن القطبين نسبياً .

١١ - بالنسبة للتلوث pollution ، من المرجح أنه لن يقل أو أنه سيستمر ازيداً إلى حد ما ، ولكنه لن يساهم كثيراً في احداث تغيرات مناخية أو مائية هامة شاملة . بل سيتركز بصورة موضوعية أو محلية في بعض الأجزاء وخاصة المدن الكبيرة ، والمدن الصناعية ، وكذلك سيتركز التلوث إلى حد ما في مناطق الكثافة السكانية العالمية ، حيث تتبع أساليب التوسيع الرأسى الزراعي باستعمال المخصبات والمبيدات .. الخ .

١٢ - رغم التغيرات الطفيفة المتوقعة في إجمالي تلوث المحتوى الغازى والمائى على الكره الأرضية ، فهناك ما يشير إلى بعض التفاوت في أشكال ودرجة التلوث في توزيعات أوسع نطاقاً تقوم على أساس جغرافية تمتد في مساحات أوسع على القارات والحيطان .

١٣ - بالنسبة للموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، ستطرد أهميتها في المستقبل المنظور والبعيد ، كما سيخصص لها مزيد من الاهتمام من حيث التخطيط والاستغلال .

١٤ - من الضروري عمل خطط واتخاذ سياسات للتغلب على اطراد عجز الموارد المائية العذبة ، وخاصة من خلال التعاون الدولى بشتى صوره ، هذا ، مع عمل خطط تفصيلية أخرى لواجهة المشكلة .

- ٩١ -

١٥ - عالج البحث العوامل الرئيسية التي سترزيد من أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، في المستقبليين المنظور والبعيد . ومن أهم هذه العوامل ، ازدياد السكان . كما أن المياه متغير طبيعي أساسى يتدخل في كل مظاهر الحياة ، وكذلك هان كل دولة من دول العالم في حاجة متزايدة إلى مواردها المائية ، وخاصة المياه العذبة . وفي نفس الوقت ففي حالة وجود بعض الفائض فإنه غالباً ما يصعب « نقل » أو « تصدير » المياه . وأوضح البحث أنه مما لفت النظر إلى أهمية المياه العذبة مشكلة التصحر ، وكذلك تفاقم مشكلة تلوث المياه .

١٦ - عالج البحث كذلك العوامل المساعدة التي ستساهم في اطراح أهمية المياه والاهتمام بها . ومن أهم هذه العوامل المساعدة عوامل سيكولوجية وسياسية . فيحاول البحث توضيح أن « الخوف من المجهول » وخاصة بالنسبة للمستقبل يساهم في ضرورة زيادة الاهتمام بالموارد المائية ، والتخطيط الأمثل لاستغلالها . كما أشار البحث إلى أن ازدياد الاتصال واطراد المعرفة الواقعية والدعائية لكثير من المشكلات المعاصرة والمتوترة ، مما يساعد على ازدياد التعاون الدولي ، وبخاصة في مجال الاستغلال الأمثل للموارد المائية والاهتمام بها .

١٧ - يتضمن البحث إشارة إلى بعض ما يهم الوطن العربي، وبخاصة فيما يتعلق باستغلال الأنهار الخارجية ( الدخلة ) exotic ، exoreic ، ومياه الجريان الطارئ ، والمياه الجوفية .

تم بحمد الله

- ٩٢ -

### قائمة المراجع

- ١ - أبو الحجاج ، يوسف ، ١٩٦٥ ، بحوث في العالم العربي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،
- ٢ - أبو العز ، محمد صفي الدين ، ١٩٨٠ ، تقلبات المناخ العالمي ، اصدار خاص ، وحدة البحث والترجمة ، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ،
- ٣ - البناء ، على على ، ١٩٨٠ ، (ترجمة) بيئه الصحاري الدافئة ، (تأليف س. جودي ) ، ح. س. «ولكتسون»، اصدار خاص ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ،
- ٤ - البناء ، على على ، عبد المقصود ، زين الدين ، ١٩٨٦ ، (تعريف) ، كيف ننقد العالم - استراتيجية عالمية لصيانة الموارد ، (تأليف روبرت ألين) ، اصدار خاص ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ،
- ٥ - الحسيني ، السيد السيد ، ١٩٨٧ ، موارد المياه في شبه جزيرة سيناء ، نشرة رقم ١٠٠ ، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ،
- ٦ - السويفي ، ايزيش لبيب ، ١٩٨٦ ، تلوث البيئة في منطقة

- ٩٢ -

الخليج العربي . المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية  
الجغرافية المصرية ، القاهرة .

٧ - الصقار ، فؤاد محمد ، ١٩٨٢ . الملامع الاقتصادية للدول  
النامية ، وكالة المطبوعات ، الكويت .

٨ - الطياع ، باسل ، (ترجمة) ١٩٧٥ . ما هو علم البيئة ،  
(تأليف د. ف. «أوين» ، وزارة الثقافة والارشاد  
القومي ، دمشق .

٩ - بابكر ، عبد الباقي ، أرباب ، محمد ، ١٩٨٨ . مشكلة  
عدم التوازن الإقليمي في السودان . المجلة الجغرافية  
العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ٧٥ - ٩٩ .  
القاهرة .

١٠ - توفيق ، محسن ، ١٩٨٩ . «عين تطل منها الجحيم على  
أرض النعيم» ، مجلة أكتوبر (العدد ٦٨٧ ) ، الأحد  
ديسمبر ، القاهرة ، ص ١٨ - ١٩ .

١١ - جاد ، طه محمد ، ١٩٨٢ (ترجمة) ، «التغيرات المناخية  
وإنتاج الغذاء» ، (تأليف هـ . هـ . «لامب») ، نشرة  
دورية رقم ٤١ ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية  
الجغرافية الكويتية ، الكويت .

١٢ - \_\_\_\_\_ ، ١٩٨١ ، الامطار في الكويت . الندوة  
الأولى لمستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة

- ٩٤ -

العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،  
الكويت .

١٣ - \_\_\_\_\_ ، ١٩٨٠ ، المشكلات الجغرافية الطبيعية  
الرئيسية أمام التوسيع الزراعي الأفقي في مصر . المجلة  
الجغرافية العربية . الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

١٤ - \_\_\_\_\_ ، ١٩٨٠ . نظرات في الفكر الجغرافي  
الحديث . نشرة دورية رقم ١٩ ، قسم الجغرافيا بجامعة  
الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .

١٥ - \_\_\_\_\_ ، ١٩٧٧ ، بعض ضوابط مائة السطح بين  
النظرة التفصيلية والنظرة العامة مع اشارات الى الجريان  
الطارئ في الصحاري العربية . مجلة البحوث والدراسات  
العربية ، القاهرة .

١٦ - جامعة الكويت ، ١٩٧٨ ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي  
( ملخصات بحوث ندوة ) ، الكويت .

١٧ - جودة ، جودة حسنين ، ١٩٨٥ ، الجغرافية الطبيعية للزمن  
الرابع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

١٨ - حزين ، سليمان ، ١٩٨٨ . المناطق الحضارية في العالم  
القديم قبل العهد العربي ، المجلة الجغرافية العربية ،  
الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ١ - ٥٨ ، القاهرة .

- ١٩ - خاطر ، سليمان عبد الستار ، ١٩٨٧ التصحر في أفريقيا دراسة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنظام البيئي ، المجلة الجغرافية المصرية ، ص ص ٢٩ - ٦٦ .
- ٢٠ - سلامة ، حسن رمضان ، ١٩٨٥ ، اختلاف التصريف المائي للأودية الصحراوية في الأردن . نشرة رقم ٧٥ ، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٢١ - شاور ، أمال اسماعيل ، ١٩٨٧ ، تلوث الهواء بمدينة حلوان كرد فعل لتدمير الإنسان لبيئته ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ٦٧ - ٠٩ .
- ٢٢ - صالح ، احمد سالم ، ١٩٨٩ . الجريان السطحي في الصحاري ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد ٥١ ، القاهرة .
- ٢٣ - عاشور ، محمد محمود ، ١٩٨٩ ، سطح قطر بين الماضي والحاضر ، دراسة في تغير ملامح السطح ، رسائل جغرافية (العدد ١٢٦) قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٢٤ - عثمان ، ليلى محمد ، ١٩٧٨ ، الدراسة الجيومورفولوجية لموريتانيا ، مستلة من كتاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

- ٩٦ -

٢٥ - عزيز ، مكي محمد ، ١٩٨٦ ، آسيا الموسمية : دراسة جغرافية ، مطبوعات جامعة الكويت ، دار السلاسل ، الكويت .

٢٦ - عوض ، حسان أحمد ، ١٩٦٥ . الذبذبات المناخية في المغرب خلال الزمن الرابع الجيولوجي ، فصلية من مجلة البحث العلمي ، المركز الجامعي للبحث العلمي ، ص ص ١ - ٢٦ ، الرباط .

٢٧ - غلاب ، محمد السيد ، صادق ، دولت أحمد ، ١٩٧٣ ( ترجمة ) ، تطور الجغرافيا الحديثة ( تأليف « روجر منشل » ) ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٢٨ - فايد ، يوسف عبد الجيد ، ١٩٨٨ . ماذا بعد الجفاف في إفريقيا . المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ٥٩ - ٧٤ .

٢٩ - فرح ، محمد محمد ، ( مترجم بدون تاريخ ) ، البحار ضد الجوع ، تأليف « ايديل » ك. ( ١٩٧٠ ) ، مكتبة غريب ، القاهرة .

٣٠ - نجم ، حسن طه ، ١٩٨٢ ( ترجمة ) العالم الثالث - مشكلات وقضايا ( تأليف نخبة من الجغرافيين البريطانيين ) ، اصدار خاص ، قسم الجغرافيا الكويتية ، الكويت .

٣١ - يوسف ، عبد العزيز عبد اللطيف ، ١٩٨٦ . غاز الأوزون

في الغلاف الجوى : آثاره المناخية والجغرافية . المجلة  
الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص  
٣٩ - ٦١ ، القاهرة .

32. Allison, L., 1975. Environmental planning (George Allen & Unwin), London.
33. Baker, P. (editor), 1977. Human population problems in the biosphere : some research strategies and designs, MAB technical notes no. 3 (UNESCO).
34. Ball, J. 1938. Contributions to the geography of Egypt. Surv. of Egypt. Cairo.
35. Bunting, B.T., 1960. The geography of soil (Hutchinson), London.
36. Clark, W.M., 1986. Irrigation practices : Peasant farming settlement schemes and traditional cultures (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society. London, pp. 229-243.
37. Cochrane, N.J., 1986. World setting : Paradoxical constraints on engineering (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes) The Royal Society, London, pp. 211-16.
38. Cooke, G.W. 1986. The interaction between the supplies of water and of nutrients available to crops :

- 18 -

implications for practical progress and for scientific work (in : Scientific Aspects of Irrigation schemes), The Royal Society, London, pp. 331-46.

39. Cox, W.E. (editor), 1987. The role of Water in socio economic development, report 1 of IHP-2 Proj. C 1, Studies and reports in hydrology, UNESCO.
40. Critchfield, H., J., 1987. General climatology, (Prentice-Hall) New Delhi.
41. Dandekar, M.M., & Sharma, K.N. 1986. Water power engineering, (Vikas Pub. House) New Delhi.
42. Dury, G.H. & Logan, M.I. (editors), 1968. Studies in Australian geography, (Heinmann), Melbourne, Australia.
43. Ehler, V.M., & Steel, E.W., 1984. Municipal and rural sanitation, (McGraw-Hill), New Delhi.
44. Evans, L.T., 1986. Irrigation and crop improvement in temperate and tropical environments (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 319-30.
45. Fong, P., 1989. "Sea level rise as the principal consequence of greenhouse effect". intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

- 11 -

46. Frihy, O.E., Khafagy, A.A , 1989. "Climatic changes and shoreline migration trends of the Nile Delta promontories." Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.
47. -Greenland, D.J. & Murry-Rust, D.H., 1986. Irrigation demand in humid areas (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes) The Royal Society, London, pp 275-94.
48. Grigg, D., 1978. The harsh lands. London.
49. Hills, E.S. (editor), 1966, Arid lands- a geographical appraisal (Methuen), London.
50. Hoffman, G.R. & Stoner R.T., 1986. World setting : Large estates and capital intensive enterprise (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 217-27.
51. Inman, D.L., Khafagy, A.A., Elwany, M.H. S. & Fannos, A.M., 1979. "Shoreline changes as function of sea level rise", Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.
52. Johnston A. & Sasson, A. (editors) 1986, New technologies and development : Note books on world problems, UNESCO.
53. Kantikar, N.V. & Others, 1968. Dry farming in India (Thomson Press), New Delhi.

- 10 -

54. King, G.A.M., 1962. Oceanography for geographers, (Edward Arnold), London.
55. Kondratyev, K. Ya. 1988. Climate shocks : natural and antropogenic, (translated from Russian by A.P. Kostrova), John Wiley, N.Y.
56. Ley, D. & Samuels, M.S. (editors), 1978. Humanistic geography : prospects and problems, (Croom Helm), London.
57. Linsley, R.K., Kohler, M.A. & Paulhus, J.L.H. 1977, Hydrology for engineers, (McGraw-Hill) London.
58. Lowther, B. and Others (editors), 1971. New age encyclopaedia, 23 vols., McGraw-Hill Singapore.
59. Mahida, U.N., 1981, Water pollution and disposal of waste water on land, (McGraw-Hill) New Delhi.
60. Monteith, J.L., 196. How do crops manipulate water supply and demand ? (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 245-59.
61. Parker, H.W., 1978. Wastewater systems engineering, (Prentice-Hall) New Delhi.
62. Pereira, C., 1986. "Summing up and forward look" of : Scientific Aspects of Irrigation Schemes a Ro-

- 11 -

- yal Society discussion, The Royal Society, London, pp. 369-73.
63. \_\_\_\_\_, 1973. Land use and water supply, London.
64. Perfect, T.J., 196. Irrigation as a factor influencing the management of agricultural pests (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 347-53.
65. Rangeley, W.R., 1986. Scientific advances most needed in irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 355-68.
66. Robertson, V.C., 1968. World setting : economic and social constraints (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 197-209.
67. Scientific Committee on Oc. Res. & Adv. Committee on Marine Resources Research, 1984. Ocean Science for the year 2000, Intergovernmental Oceanographic commission, UNESCO publications.
68. Sharaf El-Din S.H., Ahmed K.M., Khafagy A.A., Fanos A.M. & Ibrahim A.M., 1989. "Extreme sea level values on the Egyptian Mediterranean coast for the next 50<sub>y</sub> year." Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

- ١٠٢ -

69. Stanhill, G.; 1986. Irrigation in arid lands (in: Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 261-73.
70. Strahler, A.N., 1963. The earth sciences, (Harper & Row), New York.
71. Tamiya, H., 1989. Climatic fluctuation and precipitation change, Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

## المحتوى

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة

## الفصل الأول

### تمهيدى

١١	أولاً : علم البيئة Ecology وعلم الجغرافية.
١٥	ثانياً : نشاط الدراسات البيئية منذ السبعينيات
١٦	ثالثاً - طبيعة ومحورى هذا البحث
١٩	رابعاً : بعض المصطلحات والمراجع

## الفصل الثاني

### أهم التغيرات

٢٤	مناقشة وتحليل وترجيحات مستقبلية
٢٤	تمهيد
٢٥	أولاً - مناقشة وتحليل لأهم الدراسات
٣٥	ثانياً - اضافات أخرى حول التغيرات «الفيزيوكولوجية»
٥٠	ثالثاً - فتحنا الأوزون
:٥٥	رابعاً - أحوال التلوث Pollution

## الصفحة

## الموضوع

**الفصل الثالث**

٦٧	اطراد أهمية الموارد المائية
٦٧	تمهيد
٦٨	أولاً - العوامل الرئيسية
٧٩	ثانياً - العوامل المساعدة
٨٥	ثالثاً - بعض الاشارات الاضافية
٨٨	ملخص
٩٢	قائمة المراجع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد القاهرة

٣٥ . قرشا